صدى حوادث السودان عام 1924
فى البرلمان المصرى

الدكتور
عايدة السيد إبراهيم سليمة
مدرس التاريخ الحديث
كلية البنات ـ جامعة عين شمس

صدى حوادث السودان عام 1924 فى البرلمان المصرى

يمثل عام 1924 مرحلة هامة فى تاريخ الحركة السياسية فى كل من مصر والسودان. ففيه تم وضع دستور 1923 موضع التنفيذ الفعلى حينما أجريت انتخابات أسفرت عن فوز حزب الوفد بالأغلبية ووصوله إلى دست الحكم فى يناير عام 1924، وفيه أيضاً تم افتتاح البرلمان المصرى بعد غياب الحياة النيابية ما يقرب من عشر سنوات. وبالنسبة للسودان فقد شهد عام 1924 أحداثًا وتطورات مهمة جاءت كرد فعل على سعى بريطانيا لإنهاء الوجود المصرى وفصل السودان عن مصر إدارياً وعسكرياً، تلك السياسة التى كان لها ردود فعل قوية داخل الشطر الثانى من وادى النيل وظهور جمعيات وطنية حملت لواء المعارضة ضد الوجود البريطانى وسياسة الفصل وأعلنت تمسكها باستمرار العلاقة الأخوية بين البلدين.

الجذور التاريخية للارتباط المصرى السودانى:

ترجع بدايات الارتباط التاريخى الوحدوى بين مصر والسودان إلى العهد العثمانى، حيث ترتب على دخول مصر تحت السيطرة العثمانية أن دخلت كذلك السودان ودنقلة وسواكن. وقد تأكدت تلك الوحدة بعد دخول جيوش محمد على سنار وكردفان ودارفور وغيرهم، وبموجب فرمان 13 فبراير عام 1841 أسند الباب العالى لمحمد على إلى جانب ولاية مصر إدارة تلك المناطق، ومنذ ذلك الوقت صار والى مصر حاكمًا شرعيًا على السودان. وهكذا ارتبط البلدان ببعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً وصل إلى حد أن قسمت السودان إداريا فى عهد إسماعيل إلى مديريات على نسق ما هو معمول به فى مصر.

توافرت مجموعة من المقومات زادت من عوامل الترابط بين البلدين لعل أهمها اللغة والدين والتشابه فى العادات والطباع والمصالح التى يجمعها وادى النيل[1]. وكانت تلك العوامل من الأهمية بحيث تناولها الكتّاب الإنجليز أنفسهم فى كتاباتهم مثل السيد سدنى بيل الذى نوه فى كتابه عن وادى النيل إلى التشابه بين السودانيين وقدماء المصريين فى العادات "وأن السودان لن ينهض وحده بغير معونة مصر". كذلك أشار بولسون نيومان فى مؤلفاته إلى الروابط الوثيقة التى تربط بين مصر والسودان والتى يعتبر النيل أقواها[2].

ومن المعروف أن بريطانيا عقب احتلالها مصر استغلت قيام الثورة المهدية للانفراد بالسودان واستبعاد مصر، ولذلك وقفت حائلاً أمام سعى الحكومة المصرية لإخماد تلك الثورة بل وطالبت بإخلاء السودان، وبهذه المناسبة بادر شريف باشا رئيس الوزراء آنذاك إلى تقديم استقالته احتجاجا على هذا الطلب الذى يؤدى إلى الإضرار بمصالح مصر سياسياً واقتصادياً واستراتيجيا، "فلو أرادت مصر أن تتخلى عن السودان لما تركها السودان"[3].

وعلى أثر استقالة شريف عرضت الوزارة على مصطفى رياض فرفضها فى حين قبلها نوبار الذى بادر باتخاذ الإجراءات الفعلية لإخلاء السودان[4]. وقد عد بعض المؤرخين

---

(1) محافظ وزارة الخارجية المصرية – الأرشيف السرى الجديد – محفظة رقم 299 – ملف رقم 2 جزء أول – مقال د. حامد سلطان:- السودان من حيث مركزه الدولى، ص 1، مقال د. عبد الحكيم الرفاعى: تاريخ السودان قبل 1899 ص2، جمهورية مصر العربية. – رئاسة مجلس الوزراء: السودان من 3 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1953 ص و.

John Marlow: Anglo – Egyptian Relation 1800 – 1953, London, 1954, p. 139, P.M. Holt: The Mahhdist state in The sudan London. 1958, p. 2-3, E.A. wallig Budge: Egypt and the Egyptian sudan fourth edition, London, 1921, p. 548.

(2) محافظ وزارة الخارجية المصرية ـ الأرشيف السرى الجديد، المحفظة السابقة، الملف السابق جزء ثان السودان، ص 11، 14.

(3) طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1977 ص 82، د. محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه، دار الفكر العربى القاهرة 1952، ص 249، جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء ـ المصدر السابق، محافظ وزارة الخارجية المصرية. الأرشيف السرى الجديد ـ المحفظة السابقة، الملف السابق، جزء ثان السودان ص 15، John Marlow: Op. Cit, p. 140

(4) محافظ وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد. المحفظة السابقة ـ الملف السابق ـ جزء أول، السودان، د. عبد الحكيم الرفاعى: المقال السابق ص 3.

هذا الإذعان الضربة الثانية التى أصيبت بها مصر بعد الاحتلال، لأنه اعتبر ضياع لنصف الدولة المصرية[5].

ومما يلفت النظر أن بريطانيا كانت تلجأ أحيانا إلى الإقرار بحق مصر فى السودان عندما كان ذلك يتمشى مع مصالحها، مثلما حدث عندما دخل الفرنسيون فاشودة عام 1898. ولعل فى الظروف التى كان عليها هذا الجزء من القارة الإفريقية من حيث احتمال امتداد النفوذ الفرنسى إلى السودان الغربى، ما أثار خوف بريطانيا مما دفعها إلى الإقرار بحق مصر فى السودان أثناء مفاوضاتها مع فرنسا حينما اعترفت بأن فاشودة جزء من السودان، والسودان من أملاك مصر وبأن وادى النيل كان ولا يزال ملكاً ثابتاً لمصر. ومن هذا المنطلق تم إرسال حملة مصرية إنجليزية مشتركة عام 1898 عقب انتهاء الثورة المهدية كان من أهم نتائجها عقد اتفاقية الحكم الثنائى عام 1899 التى ضمنت لإنجلترا السيادة الفعلية، فى حين لم يعد لمصر سوى بعض المظاهر الشكلية كالعلم والدعاء للخديوى فى خطبة الجمعة[6].

لم تجد اتفاقية الحكم الثنائى قبولاً لدى الرأى العام المصرى وبخاصة الحزب الوطنى الذى كان أكثر الأحزاب اهتماما بمسألة السودان إلى حد أن وضع فى مقدمة برنامجه الاستقلال التام لشعبى وادى النيل[7].

السياسة البريطانية وردود الأفعال لفصل السودان عن مصر:

كانت اتفاقية الحكم الثنائى فرصة أمام إنجلترا للاستمرار فى سياسة استبعاد مصر والانفراد بالسودان، فعملت أولا على صبغ الإدارة السودانية بالصبغة الإنجليزية كى تجعلها مختلفة عن مصر فى عديد من المجالات. ففى التعليم مثلا أنشأت كلية غوردون

---

(5) د. جعفر محمد على بخيت، ترجمة هنرى رياض: الإدارة المصرية والحركة الوطنية فى السودان 1919 ـ 1939 ـ الطبعة الثانية ـ المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ـ الخرطوم 1988، ص12.

(6) د. يواقيم رزق مرقص: تطور نظام الإدارة فى السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899-1924 الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1984، ص 30، د. محمد مصطفى صفوت: المرجع السابق ص 249، إبراهيم الأسيوطى محمد: السودان الشقيق، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة، 1960 ص60، رئاسة مجلس الوزراء: المصدر السابق، طارق البشرى: المرجع السابق، ص 82، أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية ـ الحولية الأولى 1924 ـ القاهرة 1928، ص 557.

(7) طارق البشرى: المرجع السابق، ص 83، 84، 92، 99.

عام 1903 لتكون بديلا عن التعليم المصرى. كما أقامت المدرسة العسكرية بالخرطوم عام 1905 لتحل محل التعليم العسكرى المصرى، هذا الى جانب تأسيسها لمعهد دينى بأم درمان للاستغناء عن تعليم الطلبة السودانيين بالأزهر[8].

وفى مجال الاقتصاد أقامت ميناء بورسودان عام 1909 بهدف تحويل تجارة السودان عن طريق مصر إلى البحر الأحمر، وفوق ذلك عملت على مد خطوط السكك الحديدية على أساس مقاييس لا تسمح بوصولها بالخطوط المصرية من وادى حلفا الى أسوان[9].

أما أبعد مظاهر الفصل فكانت فى الميدانين الإدارى والعسكرى. فالمعروف أن الإنجليز استأثروا بجميع الوظائف الكبرى، ولم يتركوا للمصريين منها سوى وظيفة المأمور ونائب المأمور، وكان يقع على كاهل هؤلاء المآمير ونوابهم مهمة تحصيل الضرائب مع ما يتبعها من مظالم[10]. وحتى هذه الوظيفة حاولت سحبها من المصريين حينما اتجهت بعد تقرير لجنة ملنر إلى نشر لوائح تعطى سلطات لمشايخ القبائل الرحل، وتدريب سودانيين للإدارة حتى يحلوا محل المآمير المصريين[11]، بحيث لم يبق للأخيرين سوى المناصب الإدارية الصغرى. كذلك حاول الإنجليز إقناع السودانيين بأن مصر تعمل على الاستئثار بمياه النيل مما يتسبب فى عرقلة التقدم الزراعى عندهم، إلى جانب تعمدها إسناد مسئولية قمع الانتفاضات الشعبية السودانية إلى وحدات الجيش المصري[12]، حتى يظهروهم بمظهر العتاة المتجبرين مما يؤدى فى النهاية إلى قناعة السودانيين بأهمية الوجود البريطانى. غير أن تلك السياسة لم تأت بالنتيجة المرجوة منها، إذ إن شغل المصريين

(8) د. يواقيم رزق مرقص: السودان فى البرلمان المصرى 1924-1936 ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 1989، ص 40، د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 ـ 1924 ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ـ 1976 ص 423.

(9) طارق البشرى: المرجع السابق، ص90.

(10) د. أحمد إبراهيم دياب: "العلاقات المصرية ـ السودانية 1919 ـ 1924 ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ 1985 ص17، د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من 1918 ـ 1936 ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القاهرة، 1968 ص 436، د. يواقيم رزق مرقص: السودان فى البرلمان المصرى ص 38.

(11) د. مكى شبيكة: مختصر تاريخ السودان الحديث ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة 1963 ـ ص 130.

(12) د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص 436.

للوظائف الصغرى أتاح الفرصة أمامهم للاحتكاك والاتصال المباشر بالقاعدة العريضة من الشعب السودانى والتأثر بهم والتأثير فيهم، ومما عمل على ازدياد التقارب بينهما أنهما كانا يواجهان عدوا مشتركا تمثل فى الوجود البريطانى بأشكاله المختلفة[13].

لم تأل بريطانيا جهدا فى استمرار إنكار حقوق مصر فى السودان من ذلك مثلا التقرير الذى وضعه كين بويد الموظف بالإدارة الاستعمارية فى أثناء زيارته لمصر فى أوائل عام 1920 والذى أشار فيه إلى ضرورة إخراج مصر نهائيا من السودان، وتنازل تركيا فى معاهدة السلام عن جميع حقوقها فى مصر والسودان لبريطانيا[14]. كذلك الزيارة الرسمية التى قام بها المندوب السامى فى أوائل عام 1922 لدراسة حدود السودان بين وداى ودارفور والاتفاق مع فرنسا بشأنها دون إشراك الحكومة المصرية بدعوى أن مصر والسودان مختلفان، وربما كانت بريطانيا تبغى من وراء هذا الاتفاق وقف الامتداد الفرنسى إلى تلك المنطقة والامتداد المصرى أيضا. كذلك ما حدث فى إبريل عام 1924 حينما دعت الحكومة البريطانية السودان للاشتراك فى معرض ومبلى الخاص بالمستعمرات الإمبراطورية دون معرفة الحكومة المصرية، الأمر الذى أثار استنكار الحكومة والبرلمان ودفع سعد زغلول رئيس الوزراء آنذاك إلى ضرورة الدفاع عن حقوق مصر والحيلولة دون تحقيق الأطماع البريطانية[15]. فى نفس الوقت الذى لفت فيه أحد أعضاء مجلس النواب وهو العضو عبد المجيد اللبان نظر الحكومة إلى تلك الأخطار التى تهدد العلاقة بين مصر والسودان، وذلك من خلال السؤال الذى وجهه لرئيس الحكومة مستفسرا فيه عن الإجراءات التى ستتخذها لمواجهة ذلك الخطر[16].

---

(13) طارق البشرى: المرجع السابق ص 89، 90، د. يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل ـ معهد البحوث والدراسات العربية 1975 ص5، د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص 346.

(14) د. يواقيم رزق مرقص: تطور نظام الإدارة فى السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899-1924، ص 328.

(15) عباس محمود العقاد: سعد زغلول، سيرة وتحية، مطبعة حجازى بالقاهرة 1936. ص 441، 444، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية الجزء الأول، الطبعة الثانية: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959، ص 164: 167، د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899، 1924، ص 446، 447.

(16) أحمد شفيق: المصدر السابق ص 180.

بينما تنبه النواب إلى مخططات بريطانيا من وراء دعوة السودان للاشتراك فى هذا المعرض، كان من الأجدى على الصحافة أن تقوم بمهاجمة تلك التعديات بدلا من دورها السلبى الذى اقتصر على سرد تفاصيل حفل افتتاح المعرض.

كذلك أوضحت الضجة التى أثارها نواب المعارضة داخل أروقة مجلس النواب على استمرار بريطانيا فى سياسة التعدى حينما طالب النائب عبد الحميد سعيد الحكومة بضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه تعدى بريطانيا على كرامة مصر وحقوقها فى السودان حينما سمحت لإيطاليا بإقامة سدود على نهر الجاش(*) دون أخذ رأى مصر، وهذا المشروع لو تم لمنع اتصال النهر بالعطبرة وبالتالى منع وصول الماء إلى كسلا مما يحولها إلى صحراء جرداء "وهذا عمل لا يبيحه القانون الدولى ولا يصح لمصر السكوت عليه فيجب على حكومتنا أن ترفع الصوت عاليا محتجة على هذه التصرفات وأن تسجل احتجاجها بكل الوسائل الممكنة".. وفى النهاية طلب عبد الحميد سعيد من الحكومة التنحى فى حالة عجزها عن الوقوف أمام تلك المخططات الاستعمارية لفصل السودان عن مصر. وقد انتهت تلك المناقشات عندما صرح وزير الخارجية بأن الحكومة تعتبر مسألة السودان جزءاً من مسألة مصر وستكون موضوع النظر فى المفاوضات المقبلة[17]. دون الوصول إلى نتيجة إيجابية.

واستكمالا لسياسة الفصل عمدت بريطانيا إلى استقلال بريد السودان عن بريد مصر، وذلك حينما انتدبت مدير إدارة بريد السودان لحضور مؤتمر البريد الدولى الذى عقد فى ستوكهولم فى صيف عام 1924 ممثلا عن حكومة السودان البريطانية وليس ممثلا عن مصر، رغم اعتراض الحكومة المصرية على انتدابه. كذلك اعتادت مصلحة البريد المصرى توزيع الإعلانات الخاصة بمواعيد سفر ووصول بواخر شركة الملاحة الإيطالية إلى جميع مكاتبها فى مصر والسودان على اعتبار أن بريد السودان جزء من بريد مصر. غير أن إدارة بريد السودان احتجاجا منها على معاملة بريدها كأحد المكاتب الفرعية المصرية قامت برد

(*) نهر الجاش يبدأ من الحبشة وينحدر جهة السودان ليصب فى نهر العطبرة، وهو نهر كبير يبلغ طوله 400 كيلو متر وتكفى مياه لرى 300000 فدان ريا صيفيا. وتقع على شاطئيه أرض عالية الخصوبة.

(17) مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الأول 15 مارس – 10 يولية 1924 – مضبطة الجلسة الأربعين 7 يونية 1924 ص 457.

الإعلانات إلى مصلحة البريد المصرى ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اتجهت بريطانيا إصدار طوابع بريدية خاصة بالسودان[18].

رغم تلك المحاولات البريطانية لإبعاد السودان عن مصر إلا أن تلك السياسة لم تؤت ثمارها، إذ ظل الشعبان متفاعلين مع بعضهما بعضا، وكان فى ردود فعل ثورة 1919 فى السودان ما يؤكد هذا التجاوب، تلك الثورة التى كانت إرهاصا لظهور حركة وطنية سودانية تولى قيادتها جيل جديد من أبناء السودان الذين تلقوا العلوم العصرية وأصبحوا يكونون طبقة جديدة على المجتمع وهى طبقة (الأفندية)، والتى بحكم ثقافتها استطاعت أن تحل محل الزعامات الدينية القديمة فى قيادة العمل الوطنى. وهؤلاء (الأفندية) هم الذين حملوا لواء المعارضة ضد سياسة الفصل وكانوا أشد حماسا فى المطالبة بوحدة وادى النيل وربط قضيتهم بقضية مصر.

أثار ظهور تلك الطبقة الجديدة مخاوف بريطانيا لذا اتجهت نحو القضاء عليها مستعينة بالزعامات التقليدية من أصحاب المصالح الذين اعتمدت عليهم الإدارة البريطانية منذ عام 1898 كالسيد على الميرغنى وغيره وهؤلاء بادروا بإيعاز من بريطانيا إلى إعلان رفضهم لثورة 1919 ووصفوها بأنها فوضى، وبحجة أنهم الممثلون الحقيقيون للشعب السودانى لذا طلبوا من بريطانيا بألا تسمح بتسرب تلك الفوضى إلى السودان، والتصريح لهم بالطواف فى كافة أنحاء البلاد لأخذ توقيعات أتباعهم على عرائض الولاء غير أن هذا الطلب الأخير قوبل بالرفض تحسبا لازدياد نفوذ تلك الزعامة الدينية[19]. ولعل فى تعليق د. زاهر رياض ما يدل على حقيقة تلك العناصر إذ قال: "بأن هذه الخطابات قد كتبت فى مقر الحاكم العام ووقعها هؤلاء السودانيين دون أن يدروا علام يوقعون، فالسودان لم

---

(18) الأهرام: 12 نوفمبر 1924، ص 4.

(19) د. جعفر محمد على بخيت: المرجع السابق ص23، د. أحمد إبراهيم دياب: العلاقات المصرية – السودانية 1919 – 1924، ص 51، 54، 55، 79، 89، 102، 104، د. أحمد إبراهيم دياب: دور الوحدات العسكرية السودانية فى ثورة 1924 – مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلد 21، 1977، ص 171، د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق. ص 438، د. مكى شبيكة: مختصر تاريخ السودان الحديث، ص 629، د. زاهر رياض: السودان المعاصر 1821 – 1953 – مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص226.

يكن قد اجتاز مرحلة التعليم الابتدائى كى ينشأ به وعى يطلب هذا الطلب وإنما هو من عمل بريطانيا[20].

كان من الطبيعى أن تلجأ الحركة الوطنية السودانية الناشئة فى بدايتها إلى العمل السرى، حيث تم إنشاء جمعيات سرية مثل "جمعية الاتحاد السودانى" التى تشكلت عام 1920 عقب عودة وفد الولاء من بريطانيا فى صيف عام 1919. وقد تضمنت برامجها وأهدافها تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ووحدة وادى النيل، وبأن أعضاء وفد الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون إلا أنفسهم. وقد ضمت تلك الجمعية فى عضويتها بعض الطلبة وخاصة من كلية غوردون، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر. ومما يذكر أن تلك الجمعية كانت تشجع الطلبة السودانيين سراً لترك كلية غوردون واستكمال تعليمهم فى مصر[21].

أما جمعية "اللواء الأبيض" فقد أسسها الملازم أول على عبد اللطيف(*) الذى كان يعمل بالجيش المصرى فى السودان. وقد أطلق على تلك الجمعية فى بدايتها اسم "الشبيبة السودانية" والتى ظهرت على مسرح الأحداث بصورة علنية خلال المفاوضات الإنجليزية المصرية التى أسفرت عن صدور تصريح 28 فبراير عام 1922. وبهذه المناسبة نظمت تلك الجمعية مظاهرات احتجاج شارك فيها قطاعات مختلفة من موظفين ورجال جيش وتجار وبعض الطلبة ممن يؤمنون بأهمية الارتباط المصرى السودانى. وفى أثناء ذلك أذاع على عبد اللطيف بيانا فى مايو من العام نفسه بعنوان: "مطالب الأمة السودانية" هاجم فيه سياسة حكومة السودان فى التعليم والقضاء والاقتصاد ونادى بضرورة

(20) د. زاهر رياض: المرجع السابق، ص 227.

(21) د. مكى شبيكة: السودان عبر القرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1924 ص 431، عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص 162، 163، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924 ص 7، 9، 11، د. جعفر محمد على بخيت: المرجع السابق، ص 23، 24.

(*) ولد على عبد اللطيف فى حلفا من أبوين جنوبيين ينتميان إلى قبيلة الدينكا. تربى بالخرطوم وتخرج من الكلية الحربية عام 1914 وعندما ترقى لرتبة ملازم أول التحق بالجيش المصرى فى السودان. ثم تولى وظائف إدارية إلى أن وصل إلى نائب المأمور. ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث – الطبعة الرابعة 1968، ص 259، د. رأفت غنيمى الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية – عالم الكتب القاهرة، 1979، ص 237.

استقلال بلاده والانضمام إلى مصر. وقد عدت بريطانيا هذا العمل نوع من أعمال الشغب والاضطراب فقبضت على على عبد اللطيف وحكم عليه بالسجن لمدة عام مما تسبب فى فصله نهائيا من الجيش.

لم يكد يمر شهر واحد على خروجه فى إبريل عام 1923 حتى أعلن فى اجتماع عام قيام "جمعية اللواء الأبيض" التى سرعان ما أصبح لها فروع فى كل عواصم المديريات وبعض المدن الصغيرة. ومما يلفت النظر أن تلك الجمعية لم تقتصر عضويتها على السودانيين مثل جمعية الاتحاد السودانى بل انضم إليها بعض المصريين العاملين بالسودان. كما أنها تولت قيادة الحركة الوطنية خلال ثورة السودان عام 1924 ضد الحكم البريطانى، تلك الثورة التى نظر إليها بعضهم على أنها امتداد طبيعى لثورة 1919.

وجدير بالذكر أن جمعية اللواء الأبيض تبنت نفس مبادئ الاتحاد السودانى، من حيث التمسك بوحدة وادى النيل وعدم الاعتراف بوفد الولاء لبريطانيا بأنه الممثل الحقيقى للشعب السودانى، وبالتالى ليس له الحق فى التحدث باسمه[22].

لم يقف زعماء مصر مكتوفى الأيدى أمام مساعى بريطانيا نحو الانفراد بالسودان بل حاولوا إثبات حق مصر فى عديد من المناسبات. فعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى أشار سعد زغلول إلى أهمية السودان بالنسبة لمصر وأنه ألزم لها من الإسكندرية، كما تضمنت المذكرة التى قدمها إلى مؤتمر الصلح عام 1919 التمسك بالسودان[23]. واستمر على موقفه حتى بعد توليه السلطان ووضح ذلك من خلال التصريحات التى أدلى بها داخل قاعات البرلمان أو فى الصحف من ذلك التصريح الذى أدلى به لمراسل التيمس فى 21 مايو عام 1924 نوه فيه إلى أن الاتفاق على السودان سهل إذا عدل الإنجليز عن مطامعهم

---

(22) د. زاهر رياض: المرجع السابق ص 226، 229، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924: ص 13، 16، 20، 23، د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 – 1924، ص 438، 439، ضرار صالح ضرار: المرجع السابق، ص 258، د. رأفت غنيمى الشيخ: المرجع السابق، ص 371، د. مكى شبيكة: السودان عبر القرون ص 432، د. سمير المنقبادى: تطور المركز الدولى للسودان، الطبعة الأولى 1958، ص 28،

F.O. 407 – 198 Enc. No 228, 1924, P. 337, Sir Harold Macmichael: The Anglo – Egyptian Sudan, First Published, London, 1934, p. 152.

(23) د. جعفر محمد على بخيت: المرجع السابق، ص 56.

الاستعمارية، "فالسودان ليس ضروريا لإنجلترا ولكنه حياة مصر فيجب أن يكون السودان لمصر ولمصر وحدها"[24].

كذلك أكد عدلى يكن خلال مفاوضاته مع بريطانيا على أن السودان أرض مصرية ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليه. هذا إلى جانب الاقتراح الذى تقدم به الوطنيون عند وضع الدستور بضرورة تخصيص عشرين مقعدا للنواب السودانيين فى مجلس النواب[25]، وهذا الاقتراح لم يتحقق إلا أنه دل على مدى تمسك المصريين بارتباط السودان دستورياً بمصر الأمر الذى يؤكد على أنه جزء متمم لها[*].

صدى الحوادث فى البرلمان:

لم يختلف برلمان 1924 فى قناعته بأهمية ارتباط السودان بمصر عن الهيئات النيابية السابقة عليه. ففى الجلسة السابعة لمجلس النواب وأثناء مناقشة مواد اللائحة الداخلية اقترح النائب أحمد حمدى سيف النصر ضرورة وجود لجنة مستقلة تختص بشئون السودان ضمن لجان المجلس الدائمة. ونظرا لأن مقدم الاقتراح عمل بالسودان مدة أربعة عشر عاما، لذا أورد بعض الأدلة التى تؤكد أهمية اقتراحه منها أولا، أنه بالرغم من وجود وزارة خاصة بالمستعمرات فى انجلترا ووزارة للهند، فلم يخل البرلمان الإنجليزى من لجنة

---

(24) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية 1882 – 1936 الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، 1952 ص 135، 136، أحمد شفيق: المصدر السابق ص 224، د. سمير المنقبادى: المرجع السابق، ص 27.

(25) د. جعفر محمد على بخيت: المرجع السابق، ص 56.

(*) لم يكن هذا الاقتراح هو الأول من نوعه فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر بل كان امتدادا للوحدة الدستورية التى شهدتها البلاد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر. فقد نصت المادة 34 من اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب التى أصدرها إسماعيل فى 8 يونية عام 1879 على أن يكون عدد أعضاء المجلس مائة وعشرين نائبا بينهم نواب عن مديريات السودان، وبالتالى جاء فى المادة 35 من قانون الانتخاب الصادر فى 15 يونية من السنة نفسها أن يكون للسودان ست عشرة دائرة من الدوائر الانتخابية غير أن خلع إسماعيل حال دون تحقيق هذا النظام. وعندما عادت الحياة النيابية مرة أخرى فى عهد توفيق نصت المادة السادسة من قانون الانتخاب الصادر فى 25 مارس عام 1882 أن يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا خصص منهم للسودان اثنا عشر، محافظ وزارة الخارجية المصرية الأرشيف السرى الجديد. المحفظة السابقة – الملف السابق – جزء ثان السودان د. السيد صبرى: الوحدة الدستورية لمصر والسودان، ص 3.

خاصة بالهند، وكذا الحال فى فرنسا عن الجزائر وتونس مع الفارق. كذلك كان من دواعى وجود تلك اللجنة إمداد المجلس بكل ما يخص السودان من معلومات نظرا لبعده عن مصر ولأهميته الاقتصادية خاصة فى مشروعات الرى "فمن دون السودان تصبح مصر صحراء لا نبات فيها".

وقد اختلفت الآراء حول وجود لجنة للسودان من عدمه. فقد رأى مقرر الجلسة أن تكون تلك اللجنة فى حالة الضرورة القصوى مبررا ذلك بأن "فى تخصيص لجنة للسودان ما يشعر بأنه جزء منفصل عنها وهو فى الواقع جزء متمم كالغربية والإسكندرية بل هو ألزم منهما". أو وضع شئون السودان ضمن اختصاص وزارات أخرى كوزارة الأشغال أو الحربية والمالية، وقد نظر البعضهم إلى هذا الاقتراح على أنه لا يتفق مع أهمية السودان.

على أية حال فبعد أخذ ورد انتهت المناقشة بموافقة أغلبية الأعضاء على تخصيص لجنة للسودان[26] تولى رئاستها مقدم الاقتراح وأربعة عشر آخرون من بينهم حمد الباسل ومحمد عبد الجليل أبو سمره وغيرهما[27].

وعندما أثير الموضوع نفسه فى مجلس الشيوخ تم الاتفاق على ما جاء فى اللائحة الداخلية من وضع شئون السودان ضمن أعمال لجنة الحربية والبحرية والطيران رغم اعتراض أحد الأعضاء وهو أخنوخ لويس فانوس "الذى رأى أنه فى حالة وضع شئون السودان ضمن أعمال لجان أخرى فيفضل أن تكون لجنة الأمور الداخلية باعتباره جزءاً متمماً لمصر[28].

كان لتلك المناقشات ردود فعل لدى الصحف. حيث أيدت جريدة السياسة موقف مجلس النواب ووصفته بأنه "حركة مباركة.. قضت على هذا السكوت وحتمت وجوب تعيين لجنة قائمة بذاتها خاصة بالسودان، فقرر المجلس تأليفها وهو ما يشكر عليه جزيل

---

(26) مجلس النواب، دور الانعقاد العادى الأول – الجلسة السابعة 23 مارس 1924، ص 66: 68.
F.O. 407. 198. Enc. No. 228 June 2, 1924 p.377.

(27) د. أحمد إبراهيم دياب: العلاقات المصرية – السودانية ص 169، 170.

(28) مجلس الشيوخ – دور الانعقاد العادى الأول 15 مارس – 10 يولية 1924 – الجلسة الخامسة 25 مارس 1924 ص 36، 37.

الشكر لأن مسألة السودان يجب أن تتألف لها لجنة خاصة يعرف أعضاؤها أن من واجباتهم تعقب هذه المسألة فيستعدوا لها منذ الآن". فى حين انتقدت ما حدث فى مجلس الشيوخ من دمج شئون السودان ضمن لجنة أخرى. "وهذا الإدماج غير محمود لأن فيه معنى أن الشيوخ ينظرون إلى مسألة السودان من وجهة الدفاع الحربى وهذه الوجهة هى أقل وجهات النظر أهمية من ناحيتنا نحن المصريين، فوجهة الماء مقدمة على وجهة الدفاع الحربى، وفوق هذا وذاك فإن اعتبار السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر لا ينطوى على إدماج السودان ضمن لجنة الشئون الحربية والبحرية والطيران. لهذا نحن نأسف لأن حضرات الشيوخ لم يعيروا تمام التفاتهم إلى هذه النقطة كما فعل النواب"[29].

كانت مسألة اشتراك السودان فى لجان البرلمان الفنية بداية لإثارة العديد من الأسئلة أو الاستجوابات التى أكدت حرص الأعضاء على إثبات حقوق مصر فى السودان باعتبارهما أمة واحدة داخل نسيج واحد. من ذلك مثلا الاستجواب الذى وجهه العضو السيد فودة فى مجلس النواب لرئيس الحكومة عن سبب عدم خروج الجيوش الإنجليزية من مصر والسودان خاصة بعد زوال أسباب بقائها من حيث هدوء الأحوال الأمنية واعتراف انجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة[30].

كذلك أعرب النواب عن استيائهم ورفضهم لبقاء سردار الجيش المصرى فى السودان أجنبيا لأنه لا يتفق مع كرامة مصر واستقلالها، وقد شارك وزير الحربية ورئيس الحكومة النواب فى هذا الأمر وأضاف الأخير رغبته فى ألا يقتصر التمصير على رئاسة الجيش بل يمتد ليشمل الضباط والجنود والأسلحة أيضا[31].

وفى أثناء مناقشة مجلس النواب لميزانية الدولة لعام 1924 – 1925 اعترض بعض نواب المعارضة وهم: محمد شوقى الخطيب وعبد اللطيف الصوفانى على عدم طرح ميزانية السودان مع ميزانية مصر على اعتبار أن السودان جزء من الدولة المصرية. وبهذه

(29) السياسة: 27 مارس 1924، ص 1.

(30) مجلس النواب: مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول – الجلسة الخامسة والعشرين، 1 مايو 1924، ص 297، 298.

(31) مجلس النواب: مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول – الجلسة التاسعة والعشرين، 17 مايو 1924، ص 344.

المناسبة شهدت قاعات المجلس مناقشات حادة بين الحكومة والمعارضة كل منهما يريد أن يقنع المجلس بوجهة نظره. فبينما رأت الحكومة أن حصول مصر على حقوقها فى السودان لن يتم إلا بالمفاوضة مع "واضعى اليد على السودان" وواضعى ميزانيتها أى الإنجليز وهم الأقوياء رفضت المعارضة ومعظمهم من الحزب الوطنى هذا الأسلوب، إذ صرح عبد اللطيف الصوفانى بأن الأحداث الماضية أثبتت أن أسلوب المفاوضات غير مجد. ورغم تسليم رئيس الحكومة بصحة رأى قطب الحزب الوطنى إلا أنه حاول إقناع الأعضاء بأهمية التفاوض مع الإنجليز حتى يصير لمصر حق طرح ميزانية السودان للمناقشة داخل البرلمان مؤكدا على سعيه للعمل على تحقيق مصالح البلاد ورغبات الأمة ولن يتبع ما يخالف ذلك[32]. وقد انتهت تلك المناقشات بين المعارضة والحكومة باحتفاظ كل منهما بوجهة نظره.

لم يقتصر موقف مصر الرسمى الرافض لمحاولات انفراد بريطانيا بالسودان على الصعيد الداخلى بل كان فى الخطبة التى أدلى بها وزير مصر المفوض فى لندن ما يدل على دفاع مصر عن حقوقها الثابتة فى الخارج، حينما أشار فى المأدبة التى أقامتها جمعية القطن فى منشستر إلى أهمية اتحاد شطرى الوادى، وإذا كان السودان يمثل لإنجلترا مصالح تجارية واقتصادية فهو بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت، وإذا كان الإنجليز ينظرون إلى السودان على أنه مكان يهاجر إليه السكان فلإنجلترا مستعمرات عديدة يمكن أن يهاجروا إليها. "أما نحن فلنا سوداننا الذى هو إحدى مقاطعاتنا وهو يحتوى على أراض شاسعة تكون منفذا طبيعيا شرعيا يجلوا إليها الذين يريدون من سكان مصر ويستثمرونها. فالسودان قسم من مصر وقومها هم قوم مصر يدنيون بدين واحد ويتكلمون لغة واحدة فوادى النيل لا يمكن أن يتجزأ". ومرة أخرى يؤكد الوزير المفوض بأن السودان كان يمثل فى البرلمان المصرى عام 1881 بعشرين نائبا وبأن فصله عن مصر يعتبر هلاكا لكليهما من كافة النواحى الحربية والاقتصادية والطبيعية[33].

وقد أبدى أعضاء مجلس النواب ارتياحهم لتلك التصريحات التى أدلى بها الوزير

(32) مجلس النواب: مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول – الجلسة الأربعين، 7 يونيه 1924، ص 463.

(33) الأهرام: 5، 6 يونيو 1924، ص 3.

المصرى فى لندن ورأى بعضهم مثل: عبد اللطيف الصوفانى وعبد الحميد سعيد ومحمد شوقى الخطيب وعبد الرحمن الرافعى وغيرهم وجوب إرسال برقية شكر لهذا الوزير، وبادروا بالقيام بتلك المهمة بصفتهم الشخصية[34]. ومما جاء فى برقيتهم أن "الأمة المصرية تعجب بخطبتكم الأخيرة وتفخر بمواقفكم المشرفة، ولا غرو فقد برهنتم بهذه المواقف على أنكم من أبر أبنائها ومن خير من ينطقون بلسانها ويدافعون عن مطالبها وحقوقها. وإنا لنهنئكم عن حسن دفاعكم عن قضية الاستقلال لمصر والسودان"[35].

وفى الوقت الذى ازداد فيه اهتمام مصر رسميا وشعبيا بشئون السودان وصار فى مقدمة المطالب الوطنية، تصاعدت موجات التحدى البريطانى ومحاولاته لإثبات رغبة السودانيين بالبقاء تحت الحكم الإنجليزى، من ذلك مثلا حركة جمع التوقيعات بواسطة العمد والنظار للمطالبة باستمرار خضوعهم للإنجليز، وتشجيع الزعماء الدينيين على إظهار ولائهم لبريطانيا سواء داخل السودان أو خارجه. والدليل على ذلك الاجتماع الذى عقد بأم درمان يوم 10 يونيه 1924 فى منزل السيد على الميرغنى أكبر زعماء الطرق الصوفية وحضره مجموعة من كبار الشخصيات المتعاونة مع الإدارة البريطانية، بحجة أنهم الممثلون الحقيقيون للشعب السودانى.

وقد جاءت قرارات هذا الاجتماع متعارضة تماما مع مطالب الحركة الوطنية ومؤكدة على أنها جاءت بتحريض من بريطانيا، ومما تضمنته أولا: توجيه رسالة باسم المجتمعين إلى الحاكم العام تفيد إظهار ولائهم للحكم البريطانى، ثانيا: أن تتولى بريطانيا الوصاية على السودان والعمل على تطويره إلى أن يصل إلى الحكم الذاتى، ثالثا: إرسال وفد إلى لندن يفيد رفضهم لاتفاقية الحكم الثنائى لأنهم لم يكونوا طرفا فيها، والتأكيد على أن السودان منفصل عن مصر بدليل مطالبتهم بأن تمثل إنجلترا بلادهم فى مفاوضاتها مع حكومة الوفد. وقد عبرت بريطانيا عن رضائها عن هذا الاجتماع وربطت بينه وبين التصريحات التى أدلى بها كل من اللورد بارمور فى مجلس اللوردات والمستر ماكدونالد فى مجلس العموم فى أواخر شهر يونيه معلنين فيها عن تمسك بريطانيا بالسودان لصالح أهله ورضائهم.

---

(34) أحمد شفيق: المصدر السابق، ص 225، 266.

(35) السياسة: 19 نوفمبر 1924، ص 5.

كان من الطبيعى أن تثير تلك التجاوزات أعنف المشاعر الوطنية، حيث شهدت السودان مظاهرة وطنية كبيرة تزعمتها جمعية "اللواء الأبيض" وكل السودانيين المخلصين لمصر، وكانوا هم الأكثرية والذين بادروا بجمع توقيعات الشعب السودانى وإرسال وفد إلى مصر ضم الملازم أول زين العابدين كممثل عن الزنوج والسيد محمد المهدى التعايشى ابن الخليفة التعايشى كممثل للعرب، لعرض تلك التوقيعات على أساس أنها وثائق تفيد تعلق الشعب السودانى بمصر وانضوائهم تحت عرش الملك فؤاد وحكومته. غير أن السلطات البريطانية حالت دون وصول هذا الوفد إلى مصر عندما قبضت على زين العابدين وزميله فى حلفا بعد تفتيشهما وأعيدا إلى الخرطوم. ونتج عن ذلك قيام ثورة فى السودان ضد بريطانيا استمرت حتى مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى بالسودان والحاكم العام بالقاهرة فى نوفمبر عام 1924، ذلك الحادث الذى اعتبرته بريطانيا مبررا قويا لانسحاب الجيش المصرى نهائيا من السودان واستئثارها به.

لم يقتصر رئيس جمعية "اللواء الأبيض" على تنظيم مظاهرة احتجاج كبيرة لمنع وصول الوفد السودانى الوطنى إلى مصر، بل بادر بإرسال برقيات للبرلمان المصرى ولعدد من الصحف لحثهم على الوقوف بجانب الشطر الثانى من الوادى[36]. ولأهمية البرقية التى وردت إلى مجلس النواب فى إظهار مدى تعلق الوطنيين السودانيين بمصر نورد نصها:

"نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مر السخط على سياسة التطويق التى استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة فى الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل، لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصرى أينما كانوا، وأن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام".

ومما يلفت النظر أن يقتصر رد مجلس النواب على تلك البرقية بالتصفيق الحاد الطويل

(36) د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 – 1924 ص 451، 452، د. جعفر محمد على بخيت: المرجع السابق، ص 55: 61، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924، ص 41.

والاحتجاج السلبى، كما يتضح ذلك من الكلمة التى أدلى بها عبد اللطيف الصوفانى جاء فيها:

"نحن جميعا نحتج وأصواتنا صدى لشعورهم ونبادلهم هذا الإحساس ونتمنى أن يتخلصوا من كل القيود ونطلب رفع الظلم عنهم"[37].

وقد تعرضت الحكومة لانتقاد شديد من جانب إحدى صحف المعارضة بسبب تلكؤها فى إظهار التجاوب مع تلك الأحداث. حيث كتبت جريدة السياسة مقالا بعنوان "الجمع الوطني" قالت فيه: "أئذا سئلوا فى البرلمان عن السودان وعما يجرى فيه من بناء خانات تحبس ماء النيل، وعن تمثيله فى معرض ومبلى إلى جانب مستعمرات الدولة البريطانية، وعن احتفال حكومة السودان لأخذ عرائض الثقة بإنجلترا أو إكراه نفر من أبنائه على النفور من حكم المصريين. أئذا سئلوا عن هذا كله فى مجلس النواب، صاحوا فى وجه سائلهم دلونا على الطريقة العملية ليس عندنا تجريدة نمضى بها حكمنا فى السودان. مافيش عندنا إجراءات."[38].

توالت الأحداث بعد ذلك فى السودان وصاحبها بعض أعمال عنف وتخريب وألقت بريطانيا اللوم على المصريين. بأنهم هم المحرضون. وبحجة عدم استفحال الأزمة أصدرت أوامر بمنع التجمهر والتظاهر، إلا أن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى ازدياد الغضب بدليل قيام مظاهرات قوية نظمتها جمعية "اللواء الأبيض" فى 19 يونيه بأم درمان وعطبرة وغيرها من المدن.. وكان يتقدم تلك المظاهرات علم أبيض عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى إلى اليسار الهلال وكان المتظاهرون يهتفون بحياة مصر وملكها. وانضم لتلك الحركة عدد كبير من أهل البلاد كما أيدتهم أغلبية كبيرة وجدت فى هذه الشعارات تعبيرا صادقا عن رغباتهم واتجاهاتهم. حينئذٍ لجأت إنجلترا إلى استخدام كافة أنواع العنف لوقف تلك الانتفاضة الوطنية، من ضرب بالسيوف وسجن ثم قامت بإلقاء القبض على زعيم الوطنيين على عبد اللطيف وعلى بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان وكثير من السودانيين وقدمتهم للمحاكمة بتهمة التحريض على المظاهرات وحكم على

(37) مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الأول – الجلسة الحادية والخمسين، 19 يونيه 1924 ص 621.
(38) السياسة: 30 يونيه 1924، ص 6.

كثير منهم بالسجن. وقد استغلت بريطانيا فرصة اشتراك بعض المصريين فى تلك المظاهرات لتعطى لنفسها الحجة الدامغة بضرورة فصل السودان عن مصر(39).

كان لتطور تلك الأحداث وتفاقمها ردود فعل قوية داخل أروقة البرلمان حيث شهدت جلسة 30 يونية بمجلس النواب صدام حاد بين المعارضة والحكومة بدأ بتوجيه عبد اللطيف الصوفانى اللوم للحكومة بسبب تلكؤها فى الرد على البرقية التى وردت للمجلس من جمعية "اللواء الأبيض" والتى سبق الإشارة إليها منذ قليل وحاول أن يلفت نظر الأعضاء إلى أنه بعد صدور الدستور وتشكيل البرلمان صارت مصالح الأمة ملقاة على عاتق المجلس وبالتالى فعليهم الترغيب والترهيب مع الشعب السودانى الأمر الذى يتعارض مع المصالح المشتركة. ثم أضاف قائلا: "ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة وأواصر الدم أن يأتوا لمصر ليرفعوا إلى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التى لا تنفصل، فهل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة ولا نظهر رأينا ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل الشائن المخالف لوعود كان يظن بعضها أنها حق وصدق؟! وكان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بإرجاء ذلك لأن التعرض من جهتنا يضر بمصلحة مصر..".

وبناءً عليه تقدم الصوفانى باقتراح يفيد ضرورة احتجاج المجلس على تلك التجاوزات البريطانية، وعلى الحكومة اتخاذ الإجراءات الحازمة للحفاظ على حق مصر والدفاع عن صالح السودانيين.

كذلك أدلى عبد الرحمن الرافعى بدلوه فى هذا المجال حيث أظهر من الأدلة والأصول التاريخية التى تؤكد حق مصر فى السودان ودحض كل أساليب السياسة الاستعمارية لفصل هذين القطرين، وكيف أن هذه السياسة كانت السبب فيما دار فى السودان من حوادث خطيرة تتلخص من وجهة نظره فى قيام حركتين متناقضتين، حركة وطنية طبيعية أيدها الرافعى وهى التى خرجت كما قال من "أحشاء الشعب السودانى" قوامها مجموعة من الرجال الوطنيين وذوى الرأى فيه، وهؤلاء الذين أرسلوا وفدا للحضور إلى مصر

(39) د. عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص 440، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924 ص 42، 43.

لإظهار ولائهم لها ولمليكها ولكنهم منعوا من أداء مهمتهم الوطنية، أما الحركة الثانية فقد وصفها الرافعى بأنها مصطنعة وقد استنكرها قطب الحزب الوطنى وهى التى تمت فى اجتماع أم درمان كى يضرب بها الإنجليز الحركة الأولى. ولذا رأى الرافعى أن هذه الحركة الثانية لا يمكن السكوت عليها لأنها استهدفت الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية" أى حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء، والتى هى على النقيض من الاستعمار والتحكم". بعد ذلك أورد الشواهد التى تؤكد حقوق مصر فى السودان، فهى التى قامت بتعميره منذ عهد محمد على باعتباره جزءاً لا ينفصل من البلاد الأمر الذى يدحض ما يدعيه الإنجليز من تعميرهم للسودان. ولذلك رأى الرافعى ضرورة أن يعلن المجلس احتجاجه على تلك الادعاءات البريطانية "لأننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان، وما تدعيه السياسة الإنجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية، وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس، وشقوا الترع..."، ثم أكد الرافعى على أن قيام مصر بذلك العمران يعتبر واجبا وطنيًا لأن السودان جزء متمم للبلاد، وتعميره يعتبر تعميراً لمصر، إذ لا فرق بينهما، وفى النهاية أعلن تأييده للاقتراح الذى تقدم به عبد اللطيف الصوفانى بخصوص احتجاج المجلس على السياسة الإنجليزية المتبعة فى السودان، وتأييد المعارضة بكل إخلاص الوزارة القائمة فى دفاعها عن حقوق مصر والسودان.

أبدت الحكومة تأييدها لتلك الحقائق والتصريحات التى أدلى بها نواب الحزب الوطنى، حينما أعلن العضو الوفدى حمد الباسل موافقته على ما اقترحه الصوفانى والرافعى بخصوص رفض السياسة البريطانية التى أطلق عليها "سياسة الإفلاس الإنجليزية"، وحاول أن يذكر الأعضاء بأن ما يفعله الإنجليز فى السودان سبق وأن فعلوه فى مصر لكنهم لم يفلحوا بسبب جدية الحركة الوطنية. واختتم كلمته بالتأكيد على أن مصر والسودان كتلة واحدة مهما تعددت ألوان السياسة الاستعمارية.

كذلك أبدى محمود علام موافقته على ضرورة رفع احتجاج البرلمان إلى العالم أجمع لأن

المظالم التى ترتكب فى السودان لا تخالف قواعد العدل والشرع والقانون فقط بل تعتبر مساسا للكرامة والشرف الوطنى. وقد تضمنت كلمته عبارات أكدت قناعة البرلمان بأن السودان ومصر بلد واحد حينما قال: "لا نعرف مطلقا أن السودان منفصل عن مصر، وإن قيل بضرورة الاحتجاج، فلا يدل احتجاجنا على أنه منفصل عنا بل إنما نحتج كاحتجاجنا على المظالم التى كانت تقوم بها القوة الغاشمة فى بلادنا، فلا يصح أن تمر عليها هذه المسائل مر السحاب من غير أن تستوقف نظرنا أو تثير احتجاجنا". وأخيراً أعرب هذا النائب عن أمله فى أن يرى السودانيون ممثلين فى مجلس النواب أسوة بمديريات مصر ثم أعلن تأييده وثقته بالوزارة القائمة.

وبصفته رئيس لجنة السودان أشار النائب أحمد حمدى سيف النصر بأنه سيعرض على المجلس الوثائق التى تحت يده والخاصة باجتماع أم درمان عن الأشخاص الذين ألزمهم الإنجليز بتوقيع عرائض الثقة بهم والتى أكدت صحة ما جاء به الرافعى من أن ما يعمله الإنجليز "إنما هو عمل مصطنع". ولأهمية تلك الوثائق طلب الأعضاء من رئيس لجنة السودان طبعها وتوزيعها عليهم.

بعد هذا العرض الوافى الشامل الذى عكس وجهة نظر النواب فيما يجرى فى السودان من أحداث. جاء دور سعد زغلول الذى أدلى بتصريحات أثبتت مدى الاتفاق والتلاحم الذى تم بين الحكومة والمعارضة بخصوص رفض مصر للسياسة الاستعمارية التى استهدفت فصل السودان عنه، والإجراءات التعسفية التى اتخذها الإداريون الإنجليز تجاه المواطنين السودانيين، وبطلان عرائض الولاء للإنجليز ثم أضاف بأنه "إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة، وإنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية". ثم أعلن احتجاجه واستنكاره الشديد للإجراءات البريطانية التى وقفت حائلا دون وصول السودانيين المخلصين إلى مصر. وفى النهاية أبدى اغتباطه الشديد لثقة أعضاء المجلس بوزارته التى سوف تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان، مؤكدا مرة أخرى على أهمية أسلوب المفاوضات فى إثبات حقوق مصر داخليا وخارجيا ثم قال: "فإذا تمكنت من الذهاب إلى المفاوضة فلا أقول إن السودان غير

مملوك لنا بل إنه ملكنا... ويجب أن يرد إلينا..." كما طمأن النواب بأنه لن يدخل المفاوضات إلا إذا كانت متفقة مع حقوق مصر وأمانيها.

قوبلت كلمة سعد زغلول بارتياح شديد من أعضاء المجلس وكانت دافعا لمبادرة بعض الأعضاء إلى تقديم اقتراحين. جاء الأول من عبد الرحمن الرافعى، والثانى من حسين هلال وراغب إسكندر تضمنا رفض النواب للإجراءات البريطانية لفصل شطرى الوادى والتأكيد على تمسك السودانيين بالارتباط الوثيق بمصر، وأخيرا إعلان ثقة المجلس بالوزارة القائمة. وربما تكون البرقية التى وردت إلى المجلس من الخرطوم أثناء انعقاد الجلسة كانت أيضا وراء تقديم هذين الاقتراحين. إذ أرسل خمسة عشر شخصا من الضباط والعاملين السودانيين احتجاجهم على إلقاء القبض على المتظاهرين الهاتفين بحياة ملك مصر والسودان وعلى المعاملة التى عوملوا بها وبأنهم غير مسئولين عن تبعة أى حادث تثيره تلك "السياسة الخرقاء"(40).

وفى أثناء انعقاد تلك الجلسة شهدت الخرطوم مظاهرة تأييد كبيرة للملك ولسعد زغلول عبر من خلالها بعض الأعيان عن احتجاجاتهم على السياسة التى اتبعتها بريطانيا للحصول على التوقيعات على عرائض الولاء، ومما جاء فى برقيات الاحتجاج للبرلمان المصرى ما يلى:

"نحن أهالى السودان الحقيقيين نحتج بشدة على الأعمال التى تدور الآن بواسطة المشايخ والعمد والأهالى والتجار المنافقين للتوقيع على عرائض جاهزة مسلمة إليهم من حكومة السودان بإيعاز ووعود وتهديد، نظير دفع جنيه عن كل ختم، والموقعون هم أغراب ولا عشيرة ولا قبيلة تضمهم وتنسبهم أنهم سودانيون أصليون". وبخصوص مسألة الوصاية التى طلبها هؤلاء الموقعون، فقد رأى الأعيان بأن المصريين أحق بها نظرا لاعتبارات الدين والعادات وغيرها من الروابط التى تربط بين الشعبين مؤكدين على أنهم لا يقبلون بديلا للحكم المصرى.

هذا إلى جانب النداء الذى وجهه أكثر من ثلاثين شخصاً أعضاء فى مجلس محلى ساحل

(40) مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الأول – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين 23 يونية 1924، ص 659: 662.

سليم لحث البرلمان على ضرورة القيام بعمل جدى لإيقاف الافتئات على حقوقهم هناك "صونا لحياتهم وحماية إخوانهم السودانيين يضمهم وإياهم وطن واحد".

وقد علقت الأهرام على موقف مجلس النواب وعلى مظاهرة الخرطوم، فقالت:اتفقت هذه المظاهرة التى قامت فى الخرطوم مع مظاهرة مجلس النواب المصرى فى الزمن والغاية فكأنما نوابنا الذين كانوا يهتفون للسودان ويصفقون كانوا مشتركين باسم مصر بتلك المظاهرات حتى إنهم هتفوا لها عاليا، واحتجوا احتجاجا شديدا على إرهاق الناس وضربهم بالسيوف والقبض عليهم وتغييبهم بالسجون"[41].

كذلك شارك مجلس الشيوخ مجلس النواب فى استنكاره واحتجاجاته على التجاوزات البريطانية التى ترمى إلى الاستئثار بالسودان وفصل العلاقة التى تربط القطرين الشقيقين، إذ جاء فى الكلمة التى أدلى بها العضو محمد علوى الجزار ما يدل على عمق الروابط التى تربط السودان بمصر "فالسودان لا تحيا دون مصر، ومصر لا تحيا دون السودان". وبناء على ما تم فى مجلس النواب وتثبيتا لحق مصر فى وادى النيل، وعطفا على الإخوة السودانيين الذين استغاثوا بالبرلمان، وافق الأعضاء على اقتراح محمد علوى الجزار بأن يعلن مجلس الشيوخ احتجاجه على الممارسات الإنجليزية فى السودان وثقته بالحكومة القائمة بعد التصريحات التى أدلى بها سعد زغلول أمام مجلس النواب.

وحول ما جاء فى نص الاقتراح المقدم دارت مناقشات الجلسة الثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ 25 يونيه، إذ اختلفت وجهات نظر الأعضاء بشأن جهة إرسال الاحتجاج. فبينما رأى أحدهم وهو حافظ عابدين بأن يوجه إلى رئيس البرلمان الإنجليزى وأمهات الصحف البريطانية باعتبار أن "البرلمان هو الهيئة الوحيدة التى تعكس وجهة نظر الشعب الذى يعتقد أنه لا يرضى عن المظالم التى ترتكب فى السودان". اعترض آخرون على هذا الرأى وهم محمد محمود خليل وعبد الفتاح رجائى لأنه لا يتفق مع كرامة المجلس القيام بتلك المهمة وأعلنا أن يجىء الاقتراح بنفس نص العبارة الأخيرة الواردة فى خطاب محمد علوى الجزار والتى تفيد بأن الإجراءات غير اللائقة التى تنتهجها بريطانيا فى السودان لا تتفق مع "الروح التى ترمى لإيجاد علاقات وثام ومودة بين الشعبين

(41) الأهرام: 25 يونية 1924م.

المصرى والإنجليزى والتى من شأنها أيضًا أن توسع هوة الخلاف بينهما وتقضى على كل أمل فى الوصول إلى حسن التفاهم" على أن يتولى رئيس الحكومة بصفته ممثلا عن الأمة تبليغ الاحتجاج إلى الحكومة الإنجليزية. كذلك اعترض العضو محمد شفيق على العبارة الواردة فى نص الاقتراح والتى تقول: "إن مصر والسودان قطران شقيقان" مؤكدا على أنهما قطر واحد بل عضوان فى جسم واحد، ولذا رأى ضرورة تغيير تلك العبارة. وقد قويل هذا التعديل الجديد بموافقة جميع الأعضاء بما فيهم مقدم الاقتراح.

وهكذا انتهت الجلسة الثلاثين لمجلس الشيوخ بالموافقة الإجماعية على ما جاء فى الصيغة النهائية للاحتجاج وإعلان الثقة والتأييد للوزارة القائمة. وقد نص على "يحتج مجلس الشيوخ احتجاجا شديدا على ما تجريه السلطات البريطانية فى السودان من أعمال القمع والإرهاب لمنع السودانيين من إظهار تعلقهم بمصر وولائهم لملكهم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر والسودان، ويعلن ثقته التامة بالوزارة ويؤيدها كل التأييد فيما أبدته بلسان رئيسها أمام مجلس النواب من التصريحات الخطيرة فى هذا الشأن[42].

ومرة أخرى تتوالى برقيات التأييد من قبل السودانيين لموقف البرلمان تجاههم، كما توالت فى الوقت نفسه عرائض الاحتجاج. وقد اهتمت الصحافة اهتمامًا كبيرًا بنشر ورصد كل ما يتعلق بالسودان والتى كانت دافعا قويا أمام مختلف قطاعات الشعب المصرى لإظهار تجاوبهم وتضافر جهودهم مع إخوانهم السودانيين ورفضهم كل ما يعكر صفو العلاقات بينهما. وكان فى المقال الذى نشرته الأهرام فى عدد 9 يوليو بعنوان: "حديث استفتاء السودان فى مجلس العموم البريطانى" ما عكس موقف الرأى العام تجاه التجاوزات التى تمت فى اجتماع أم درمان، ووصفت عرائض الاستكتاب بأنها غير مشروعة وغير مقبولة. وأن الذين قاموا بتوقيعها خونة لملكهم فؤاد ملك مصر والسودان"، لأنهم يخونون راية ترفرف عليهم منذ 124 عاما، هى راية مصر والسودان معا.. فالسودان ولايه مصرية وإقليم مصرى صرف لا يجوز له أن يطلب تغيير جنسيته، كما لا يجوز لسكان الإسكندرية أو سيناء أو البحيرة أن يطلبوا لهم حكما غير الحكم المصرى". واستمرت الصحيفة فى تأكيد احتجاجها وإظهار بأن ما يفعله الإنجليز فى

(42) مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول 15 مارس – 10 يوليو 1924 مضبطة الجلسة الثلاثين 25 يونية 1924 – ص 303، 304، 305. وفيها نص الاقتراح قبل المناقشة.

السودان" لهو جرأة على التاريخ وعلى القانون والحقوق لا تماثلها جرأة فى العالم.. فنحن لا نخشى عاقبة الاستفتاء ولكننا لا نسلم بجوازه، وإذا أردتم الاستفتاء وأن نسلم لكم به ليرى العالم فقط ما هو رأى إخواننا السودانيين، فاسحبوا السيارات المصفحة من شوارع أم درمان والخرطوم وحينئذٍ يرى هذا العالم المتحد كيف تبدى الأمم والشعوب آراءها. وكيف يبدى السودانيون آراءهم"[43] ولعل فى مقال الأهرام ما يؤكد اتفاق وجهات النظر الرسمية والشعبية بشأن استمرار العمل من أجل استقلال وادى النيل وإحباط محاولات السياسة الإنجليزية لفصل القطرين.

أدت تلك المواقف الرسمية والشعبية إلى مبادرة حكومة العمال لإعلان سياستها تجاه السودان أمام مجلس اللوردات فى جلسته بتاريخ 25 يونية، وذلك بمناسبة السؤال الموجه من اللورد رجلان إلى رئيس الحكومة طالبا فيه توضيح سياستها تجاه مصر والسودان، وعما إذا كانت تعتزم استشارة البرلمان قبل البت فى أى تغيير بشأن الحكم فى السودان.

وقد اشترك فى تلك المناقشة اللورد جراى وزير الخارجية السابق الذى أعلن بأن بريطانيا لن تترك السودان، منوها بفضل إنجلترا على الوجود المصرى هناك. ثم استطرد قائلا: "إن مصر ما كان لها أن تصل إلى قيد أصبع فى السودان ما لم تسترده إنجلترا، وأن مسألة السودان إنما هى مسألة بين البريطانيين والسودانيين، وليس لمصر أن تتدخل فيها بكلمة واحدة".

كما أضاف اللورد بارمور نائب الحكومة فى المجلس "بأن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها، والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنجلترا بخسارة عظمى، وأستطيع أن أقول من غير تردد: إن نظام السودان لن يسمح بتغييره، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان".

خيبت تلك التصريحات أمل المصريين فى حكومة العمال، وأكدت على أنها لا تختلف عن غيرها من الحكومات الإنجليزية الأخرى فى نظرتها الاستعمارية طالما أنها تتفق مع مصالح الإمبراطورية العليا. كما أثبتت أيضا تمسكها بتصريح 28 فبراير كأساس

(43) أحمد شفيق: المصدر السابق ص 230، 231، 232، عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص 170 محمد شفيق غربال: المرجع السابق ص 139، الأهرام: 9 يوليو 1924.

لمفاوضاتها المقبلة، رغم إدراكها التام برفض مصر حكومة وشعبا هذا التصريح وعدم الاعتراف به.

كان من الطبيعى أن تؤجج تلك التصريحات المشاعر الوطنية، وكانت دافعا قويا أمام الوطنيين السودانيين لإعلان استمرار التمسك بالارتباط والائتلاف حول العرش المصرى. كما أن برقيات الاحتجاج لمجلس الشيوخ من بعض أعضاء جمعية "اللواء الأبيض" كانت سببا هاما لكى يؤكد مرة أخرى على الروابط التى تربط مصر بالسودان وخاصة النيل التى هى مصدره ومنبعه، وبهذه المناسبة علق النائب إبراهيم نور الدين فى جلسة 26 يونية على أن الإجراءات البريطانية بفصل القطرين إنما تعنى تغيير وجه الطبيعة، ووصف الإدارة المصرية فى السودان منذ عهد محمد على بأنها إدارة أبوية "إلى الوالد لشئون ولده والأخ الأكبر لشئون أخيه الأصغر". وبالنسبة لتصريح بارمور فبالرغم مما يحمله من تهديد لكن لا يعنى ذلك خضوع مصر له، "بل لابد من الاستمرار فى الجهاد للاحتفاظ بحقوقها، وأن يسمع العالم صوت نوابها بتصميمهم على التمسك بالسودان وعدم التنازل عنه". وأورد أمثلة لبعض الدول التى تمسكت بحقوقها ووصلت إلى أهدافها، مما يعنى أن مصر لم تكن أول من تمسك بحقه التاريخى فى جزء من البلاد. ثم انتهى إلى حث المجلس على ضرورة الحيلولة دون فصل السودان عن مصر لأن ذلك "معناه القضاء على بلادنا إلى الأبد". وأن يعلن استنكاره واحتجاجه على ما يجرى فى السودان، وكذا على التصريحات الإنجليزية الأخيرة واستمرار التمسك بالاستقلال التام لشطرى الوادى. وقد وافق الأعضاء بالإجماع على ما جاء فى تلك الكلمة من اقتراحات[44].

لم يختلف مجلس النواب عن الشيوخ فى رفضه للتصريحات البريطانية الأخيرة، وفى تأييده للخطوات التى أعلنها سعد زغلول أمام المجلس لمواجهة الموقف المتأزم، وقد أكد على أن تصريحات بارمور لن تغير من حقوق مصر الثابتة فى السودان، "وإنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه، وعن حضراتكم أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن

(44) مجلس الشيوخ: دور الانعقاد الأول – مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين 26 يونية 1924 – ص 326، 327.

السودان.. لا لأنه مستعمر بل لأنه جزء من كياننا، ومنبع حياتنا، ولا يمكن لمصر أن تعيش دون السودان أصلا".

وفى أثناء تعرض سعد زغلول لتاريخ انسحاب مصر من السودان، أثبت بالأدلة على أن استرداده مرة أخرى، تم بأموال ورجال مصريين، ولا زالت القوة المصرية وليست الإنجليزية ترابط لحفظه وحمايته. وبخصوص المفاوضات فقد أكد رئيس الحكومة على رفضه الدخول فيها على أساس تصريح 28 فبراير حتى لو وصل الأمر إلى التخلى عن الحكم.

وعلى الرغم من الاختلاف الشديد فى وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة فى أكثر من موقف إلا أن ذلك لم يصل إلى حد قبول فكرة تخلى رئيس الحكومة عن منصبه حيث بادرت المعارضة قبل المؤيدين بإعلان الثقة بالوزارة القائمة. وفى هذه المناسبة أعرب عبد اللطيف الصوفانى عن أسفه الشديد للظلم الواقع على السودانيين الذين دفعهم حب مصر والقومية والمصلحة المشتركة إلى التمسك بالارتباط بها. وخوفا من أن تؤدى أعمال الإنجليز إلى تقويض ما قامت به مصر من دعائم الإصلاح والعمران، اقترح الصوفانى بأن يعلن المجلس احتجاجه الشديد على تلك الأعمال، وأن تتحمل السياسة الاستعمارية نتيجة ما يترتب على ذلك من عواقب، وتأليف وفد من بين أعضاء المجلس لتبليغ هذا الاستنكار والاستهجان إلى السفارات. غير أن تلك الفكرة الأخيرة لم تجد قبولا من جانب الأعضاء الذين وافقوا فقط على مبدأ الاحتجاج.

كذلك استهل عبد الرحمن الرافعى كلمته بإسداء الشكر والثناء على التصريحات التى أدلى بها سعد زغلول أمام المجلس لأنه عبر من خلالها عن شعور الأمة أصدق تعبير، وحاول فى تعقيبه أن يدحض ما روجه الإنجليز من أن الحكم المصرى كان من وراء الفوضى فى السودان، أثناء استعراضه لمظاهر الحضارة والعمران والأمن الذى شهده السودان تحت الحكم المصرى واعتراف رجال السياسة الإنجليزية أنفسهم به. وبخصوص ما روجه الإنجليز من تخلى مصر عن السودان، نفى الرافعى تلك الشائعات مؤكدا بأنهم هم الذين دفعوا رجاله إلى الثورة ووقفوا حائلا دون محاولات مصر لإخمادها وأثبت صحة كلامه بحجم المبالغ التى أنفقتها مصر منذ فتح السودان فى عهد محمد على،

والتى بلغت حتى تاريخ تلك الجلسة 26 مليون جنيه مصرى. وأخيرا صرح قطب الحزب الوطنى بأن بريطانيا لا تستطيع بأى حال من الأحوال أن تقيم مشروعات الرى دون العمالة المصرية التى تعتمد عليها البلاد كركيزة أساسية فى العمران هناك، وأضاف قائلا: "إن فى يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد، وفى هذه الحالة لا أظن أن الإنجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية".

كذلك أعلن كل من عبد المجيد نافع وعبد السلام فهمى محمد جمعة استنكارهما للتصريحات البريطانية، منوهين إلى أن الروابط التى تربط مصر بالسودان يفتقد إليها الإنجليز مما لا يدع مجالا لتمسكهم به. وفى هذه المناسبة أهاب عبد المجيد نافع بالأحزاب أن تترك خلافاتها الحزبية ومنازعاتها السياسية للوقوف فى وجه المخططات الاستعمارية "فمصر قبل كل شىء وكل اعتبار"، وأن يعلنوا رفضهم لاستقالة سعد زغلول وثقة الشعب الكاملة به وبوزارته.

وقد انتهت جلسة مجلس النواب بتاريخ 28 يونية بموافقة الأعضاء بالإجماع على رفض تنحى سعد زغلول وإعلان الثقة بوزارته واستمرارها فى العمل والجهاد بكل الطرق والوسائل الشرعية لاستخلاص حقوق مصر والسودان كاملة سواء تمت المفاوضات أو لم تتم خاصة بعد البرقيات التى وردت أثناء الجلسة من السودان وأظهرت بشكل واضح مدى سوء المعاملة التى يلاقيها الأهالى هناك من الإدارة الإنجليزية بسبب إعلان ولائهم للملك فؤاد، واحتجاجاتهم المتوالية على الأحكام التى صدرت ضد إخوانهم المجاهدين سواء بالسجن أو التعذيب مؤكداً على الاستمرار فى تنظيم المظاهرات السلمية ضد الأعمال البريطانية (المفترية) واستعمالها السلاح الأبيض فى مواجهتها لأعضاء جمعية اللواء الأبيض المخلصين لوطنهم ثم انتهوا إلى مطالبة نواب الأمة بضرورة الإعلان عن تلك السياسة باسمهم لجميع سفراء الدول الموجودة فى مصر وخاصة إنجلترا ونشره بالجرائد[45].

(45) مجلس النواب – دور الانعقاد العادى الأول – مضبطة الجلسة الثانية والخمسين 28 يونية 1924 – ص 713: 719.

ولعل فى ذلك ما يؤكد رغبة السودانيين فى إبلاغ الرأى العام العالمى بالفظائع الإنجليزية أملا فى إظهار التأييد والعطف على قضيتهم واستنكار تلك الفظائع.

رغم مظاهر الارتياح التى أبداها نواب المعارضة تجاه تصريحات سعد زغلول أمام مجلس النواب، إلا أن الأمر اختلف خارج قاعات المجلس. فقد أبدت بعض صحف المعارضة قلقها بما أعلنه رئيس الحكومة بخصوص المفاوضات، وذلك فى الكلمة التى كتبها أمين الرافعى على صفحات جريدة "الأخبار" أوضح فيها صراحة رفضه لأسلوب المفاوضات لأنه يعنى ترك السودان للإنجليز، واستطرد قائلا: "فإذا كانت الوزارة مصممة على التمسك بالسودان فلتعلن أنها لن تدخل المفاوضات فى هذه الظروف، وفى ظل تصريحات الحكومة الإنجليزية التى لا تزال البلاد تحتج على فظاعتها، أما إذا أصرت على المفاوضة فالويل للبلاد وقضيتها، وسلام على مصر وسودانها"[46].

ومن المعروف أنه عقب انتهاء جلسة النواب بادر سعد زغلول إلى تقديم استقالته للملك فى يوم 29 يونية غير أنه أمام رفض النواب، وتأثير الرأى العام، إلى جانب الظروف التى تمر بها القضية الوطنية فى مصر والسودان، رفض الملك الاستقالة وبقيت الوزارة كما كانت.

وإذا أمعنا النظر فى كل ما قيل بخصوص ما دار فى جلسة مجلس النواب يتبين لنا حرص الملك الشديد على التمسك بلقب ملك مصر والسودان ووجد فى حكومة الوفد ما يحقق طموحاته، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد رأى اللنبى أن فكرة الاستقالة كانت مناورة من سعد زغلول للعودة إلى الحكم مرة أخرى. "فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الإنجليز أن الأمة كلها وراءه"[47]. ومن المعروف أن استقالة سعد زغلول جاءت كرد فعل على ما دار فى مجلس اللوردات الإنجليزى تنفى حقوق مصر فى السودان.

وجدير بالذكر أنه على أثر رفض الملك استقالة وزارة سعد زغلول، بادر مجلس الشيوخ فى جلسته بتاريخ 30 يونية إلى إسداء الشكر للملك على موقفه من الوزارة الوفدية لما فيه مصلحة الوطن، كما أعلنوا ارتياحهم التام لموقف رئيس الحكومة تجاه

(46) الأخبار: 7 يوليو 1924 ص 3.

(47) طارق البشرى: المرجع السابق ص 147.

السودان وإصرارهم على ضرورة استمرار الدفاع عنه" لأنه جزء منا، ونحن جزء منه، لا نطالب بالفتح والاستعمار وامتلاك ما وراء الحدود، ولكن نطالب بمنبع الحياة". وشبهوا فصل السودان ببتر الأعضاء من الجسد الواحد. وانتهوا إلى التأكيد مرة أخرى على تأييد سعد زغلول بالإجماع على عدم إجراء أية مفاوضات حتى يعدل الإنجليز عن سياستهم "لكى تعلم بريطانيا أن مصر بأحزابها وهيئاتها وبرلمانها وشعبها تؤيد موقف رئيسها". خاصة بعد أن أعلن رئيس الحكومة فى تلك الجلسة عن عزمه على استمرار العمل فى الطريق الذى يحقق طموحات وتطلعات البرلمان والأمة وهى استقلال مصر والسودان.

وفى تعقيب كل من أحمد زكى أبو السعود وحافظ عابدين وأخنوخ فانوس ما يدل على مدى قناعة المجلس بالتصريحات التى أعلنها رئيس الحكومة، وبأن العقبات التى تعترض البلاد بخصوص السودان تستدعى أن يكون على رأس الوزارة زعيم كسعد زغلول. ثم عاد أخنوخ فانوس بالأحداث إلى الوراء بعض الشىء حينما شبه الظروف التى دفعت رئيس الحكومة لتقديم استقالته بنفس الظروف التى أدت بشريف باشا إلى ترك الوزارة أثناء استفحال الثورة المهدية[48].

وهكذا انفض دور الانعقاد العادى الأول للبرلمان بعد أن عبر فيه النواب تعبيرا صادقا عن موقف الرأى العام المصرى وتعاطفه تجاه السودان وأهله. وكانوا فى مواقفهم الجادة، وبخاصة نواب الحزب الوطنى أثر فى دفع الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة المخططات البريطانية لفصل السودان عن مصر والانفراد به.

وفى تلك الأثناء نشر حزب الوفد بيانا شديد اللهجة احتج فيه على التجاوزات البريطانية، وألف لجنة تحت رئاسة وكيله حمد الباسل لجمع التبرعات للسودانيين الذين أصيبوا أثناء المظاهرات. وبهذه المناسبة وجه الأمير عمر طوسون كتاب شكر إلى حمد الباسل، ثم تبرع بمبلغ مائة جنيه مصرى لضحايا المظاهرات[49].

قوبلت حركة التبرعات من قبل الوفد بانتقاد شديد من جانب بعض صحف

(48) مجلس الشيوخ: دور الانعقاد الأول – مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين – 30 يونية 1924 – ص 345: 352.

(49) الأهرام: 30 يونية 1924، ص 5.

المعارضة مثل جريدة السياسة التى أبدت دهشتها لتأخر الوفد فى اتخاذ الإجراءات العملية على المستوى الحزبى تجاه السودان حينما قالت. "أما عملية اللم الوطنى باسم السودان وبدعوى معونة من جرحوا وسجنوا فى حوادثه، فهذه بفضل الله لا تحتاج إلى طريقة عملية، ولا إلى تجريدة عسكرية، ولا إلى إجراءات فعلية أهاب الوفد بالأمة أن تلقى بالأموال بين يديه الكريمتين ليبعث أناسا من رجاله الأمناء يوزعونها على المنكوبين فى حوادث السودان ! مرحى! مرحى! الآن اهتديتم إلى الطريقة العملية؟ والآن عبأتم التجريدة العسكرية: والآن تهيأت لكم الإجراءات الفعلية؟"(50).

تطورت أحداث السودان بعد ذلك تطوراً خطيراً، فقد نظمت جمعية اللواء الأبيض فى أوائل شهر يوليو مظاهرة معادية للإنجليز فى كافة الأنحاء للتعبير عن تمسكها بتحقيق الاستقلال التام لوادى النيل والارتباط بالعرش المصرى. وقد عمدت حكومة السودان البريطانية إلى قمع المتظاهرين بوسائل غاية فى العنف والقسوة فقامت بجملة اعتقالات واسعة شملت كثيراً من الشباب وزعمائهم، وفى مقدمتهم على عبد اللطيف الذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة التحريض على الثورة. ونتج عن ذلك ازدياد الغضب وخاصة فى الخرطوم الأمر الذى أدى إلى الحكم عليه بسبع سنوات أخرى بتهمة المؤامرة على قلب نظام الحكم، كذلك تم اعتقال عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض ورئيسها بعد اعتقال على عبد اللطيف. كما ألقى القبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان بتهمة التحريض على التظاهر(51).

لم تحول تلك الإجراءات من استفحال الموقف حيث شهدت الفترة من يوليو حتى مقتل السير لى إلى ستاك فى نوفمبر انتفاضة وطنية كبرى شملت جميع أنحاء السودان ضد العنف والتسلط البريطانى والدعوة للوحدة مع مصر. وتكمن خطورة تلك الحركة فى اشتراك العسكريين فيها إلى جانب الجمعيات السياسية حيث خرج طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم فى يوم 9 أغسطس بمظاهرة بدأت من المدرسة تتقدمها صورة للملك فؤاد ووراؤها صورة سعد زغلول وسارت حتى وصلت إلى الأورطة الرابعة المصرية

(50) السياسة: 30 يونية 1924، ص 6.

(51) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص 173، 174، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924، ص 48، 49.

وكانوا يهتفون لملك مصر والسودان، ثم اتجهوا إلى منزل على عبد اللطيف وإلى السجن الذى وضع فيه وهم يهتفون بحياته، وعندما عادوا إلى مدرستهم فوجئوا بتجريد السلطات البريطانية مخازن المدرسة من السلاح والذخيرة أثناء مظاهراتهم، ثم ألقى القبض على عدد من زعماء الطلبة وحددت إقامة بعضهم الآخر. ورغم سيطرة بريطانيا على الموقف إلا أنها شعرت بخطورة تلك المظاهرة سياسيا وعسكريا، خاصة وأن أغلب الطلبة المتظاهرين كانوا من العائلات ذات النفوذ فى السودان.

ومما زاد من خطورة الموقف قيام مظاهرة أخرى فى عطبرة انضم إليها معظم العمال الفنيين المصريين بورش السكة الحديد. كما اشترك فيها رجال أورطة السكة الحديد الذين قاموا بتحطيم ورش الهندسة، وتمزيق العلم الإنجليزى وتحطيم مكتب رئيس العمال البريطانى. وقد حاول مدير السكة الحديد إقناع العمال المصريين بالرجوع إلى ثكناتهم لكن دون جدوى. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت حامية السكة الحديد مع بعض المتظاهرين باحتلال محطة السكة لمنع نزول أية إمدادات بريطانية أو حتى مصرية. ورغم إطلاق النار على المتظاهرين، إلا أن بريطانيا خوفا من انتشار الثورة بين رجال هذه الفرقة على طول الخطوط الحديدية سارعت بتجميعهم فى عطبرة وإجلائهم عن السودان فى يوم 17 أغسطس ومحاكمة المحرضين منهم.

كان من الطبيعى أن تعلن الحكومة المصرية احتجاجها الشديد لتعدى السلطات البريطانية على حقوقها فى السودان وعلى خروجها على نصوص اتفاقية "الحكم الثنائى عام 1899. فيما يتعلق بإبعاد جنود مصريين أو تعزيز الحاميات الموجودة هناك قبل الرجوع إليها، غير أن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى هذا الاحتجاج وسارت فى تنفيذ سياستها المرسومة، بل والأهم من ذلك أنها ألقت مسئولية تلك الحوادث على البرلمان والصحافة المصرية[52].على أساس أن نشر مثل هذه الأخبار كفيل بتأجج المشاعر الوطنية.

---

(52) د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 – 1924 – ص 458: 464، د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924 ص 47: 52، عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص 173: 177، أحمد شفيق: المصدر السابق: ص 565: 570.

F.O. 407. 199. No. 103, August 11, 1924, p. 143.
F.O. 407. 199. No. 112, August 12, 1924, p. 153.
F.O. 407. 199. No. 154, August 28, 1924, p. 128: 180.

على أية حال فعلى الرغم من استمرار المظاهرات، وانتقالها إلى مناطق أخرى مثل بور سودان وشندى والأبيض، إلا أن الحركة الوطنية السودانية اضطرت للعودة مرة أخرى إلى اتباع أسلوب العمل السرى لتحقيق مطالبها القومية[53]. فى نفس الوقت الذى طالبت فيه الحكومة المصرية بضرورة تشكيل لجنة مصرية سودانية للتحقيق فى تلك الحوادث، وقد رفض هذا الاقتراح من جانب بريطانيا[54] لتناقضه مع سياستها المعلنة بأن السودان ومصر قطران منفصلان.

رغم انفضاض الدورة البرلمانية الأولى إلا أن اهتمام الأعضاء بحوادث السودان لم ينقطع على أساس أنهم عامل مؤثر فى دفع الرأى العام المصرى إلى إظهار التعاطف والتجاوب تجاه إخوانهم السودانيين خاصة نواب المعارضة الذين انتقدوا الحكومة على التزامها الصمت تجاه حوادث أغسطس، ولذا طالبوا بضرورة دعوة مجلس النواب لاجتماع غير عادى فى 15 أغسطس لمواجهة الموقف، ونظرا لعدم الوصول إلى قرار يوضح رأى البرلمان إزاء تلك الأحداث بسبب حضور مائة عضو فقط وهو عدد لا يكفى لعقد جلسة رسمية، ولذا اتفق الأعضاء الحاضرون على ترك العمل فى تلك الأزمات السياسة للسلطة التنفيذية، وقيام الهيئة البرلمانية الوفدية بتشكيل لجنة من 45 عضوا لفحص ودراسة الاقتراحات بخصوص الحالة فى السودان وعرض ما تراه منها على الحكومة. كما اقترح فريق منهم وجوب سفر وزير الحربية إلى السودان للتحقيق فى الحوادث الجارية هناك واتخاذ ما يجب من الإجراءات، غير أن هذا الاقتراح لم يتم خوفا من أن تمنعه السلطات البريطانية من الدخول مما يعد إهانة لكرامة مصر[55].

هذا إلى جانب البرقيات التى وردت من بعض أعضاء مجلس النواب إلى الملك ورئيس الحكومة معبرين فيها عن استنكارهم للفظائع الواقعة على أبناء السودان، ومطالبين الحكومة بضرورة التدخل "لمنع سفك دماء الأبرياء الذين يطالبون بحريتهم فى ظل العرش المصرى[56].

---

(53) د. يونان لبيب زرق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول، ص 464.

(54) سمير المنقبادى: المرجع السابق ص 9، عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص 175، جمهورية مصر العربية: رئاسة مجلس الوزراء: المصدر السابق، ص 22.

(55) أحمد شفيق: المصدر السابق ص 290، 291.

(56) الأهرام: 14 أغسطس 1924، ص6.

كذلك كان لحوادث أغسطس ردود فعل قوية على المستوى الشعبى، حيث قامت الصحافة بدور كبير فى رصد تلك الحوادث وخاصة صحف المعارضة التى انتقد بعضها موقف الحكومة لتلكؤها فى اتخاذ الإجراءات الفعالة تجاه التجاوزات الإنجليزية هناك. حيث كتب أمين الرافعى مقالا فى جريدة "الأخبار" قال فيه: "إن هذه الحوادث التى تجيئنا أنباؤها كل يوم كانت تتطلب من الوزارة الوفدية والهيئة الوفدية سياسة حازمة تحول بين البلاد وبين التردى فى هاوية الخطر، وتضع حدا لتمادى الإنجليز فى عدوانهم. أما أن تقف الوزارة ذلك الموقف الضعيف القائم على التردد والتراخى. وأما أن تؤيد الهيئة الوفدية سياسة الضعف والتسليم وتنفث فى الأفكار روح الفتور، فذلك ما لم نكن نتوقعه بأى حال من الأحوال". ثم قارن الكاتب بين هذا الموقف من حكومة الوفد وموقفها فى المعارضة عندما احتج الحزب بشدة على الاعتقال الأول لعلى عبد اللطيف وانتقاده الوزارة القائمة حينذاك لأنها نشرت وجهة النظر الإنجليزية بشأن حوادث السودان واعتبره معاونة للإنجليز على تحقيق أهدافهم الاستعمارية، ولذا لام أمين الرافعى حكومة الوفد لانتهاجها نفس سياسة الحكومة السابقة تجاه حوادث أغسطس وخاصة فيما يتعلق بإلقاء المسئولية على المصريين وتشويه الغرض القومى للمظاهرات القائمة ونشر كل آراء الإنجليز فى بلاغها الرسمى دون أن تعلق عليه[57].

عمت المظاهرات جميع أنحاء القطر المصرى واشتركت فيها معظم المؤسسات الشعبية وفى مقدمتهم الطلبة على اختلاف مدارسهم، ومجموعة كبيرة من الأهالى بكافة طبقاتهم احتجاجا على حوادث السودان، وقد مر المتظاهرون بمعظم الأحياء الوطنية والأجنبية ثم اتجهوا إلى بيت الأمة ودار البرلمان وهم يهتفون "بحياة البرلمان المصرى السودانى".

كذلك شارك الأزهر بدور كبير فى الاحتجاج على حوادث السودان وأسلوب بريطانيا فى قمع المظاهرات الوطنية وقام بتشكيل لجنة أطلق عليها "لجنة الدفاع عن السودان" تولى رئاستها الشيخ على أحمد عامر الذى بادر بتوجيه الشكر إلى الملك لرفض استقالة سعد زغلول، ولرئيس الحكومة على تصريحه فى مجلس النواب لأنه جاء معبرا عن أمانى ورغبات الأمة. وفى أول اجتماع للجنة الأزهر للدفاع عن السودان تم اتخاذ عدة

(57) الأخبار: 24 أغسطس 1924، ص 3.

قرارات منها: أولا دعوة المصريين إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية كنوع من الضغط على إنجلترا للرجوع عن سياسة القمع، والتفاهم مع المصريين على أساس الاستقلال لوادى النيل كله. وأخيرا التبرع لشهداء السودان الذين ينتمون إلى الأزهر[58]، ومما يلفت النظر أن دعوة لجنة الأزهر لمقاطعة البضائع الإنجليزية كانت الأولى من نوعها منذ أن بدأت حوادث السودان سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى.

لم تكن المرأة بعيدة عن المشاركة فى تلك الأحداث السياسية. فقد بادرت السيدة هدى شعراوى زعيمة الحركة النسائية إلى إرسال برقية احتجاج إلى زوجة على عبد اللطيف عندما اعتقلته السلطات البريطانية[59]. كما ألقت كلمة عبرت فيها عن قلق الرأى العام المصرى لما تقوم به بريطانيا من تشويه سمعة الإدارة المصرية فى السودان، وتوجيه الشكر للبرلمان ورئيس الحكومة لاستنكارهم ورفضهم التجاوزات الإنجليزية، على أن يبلغ هذا الرفض بطريقة رسمية إلى مندوب إنجلترا فى مصر ووزير خارجيتها، وأن يقرن الاحتجاج بطلب الكف عن هذه التصرفات حرصا على استمرار حسن التفاهم مفتوحا بين الدولتين[60].

وفى الوقت نفسه عقدت جمعية أمهات المستقبل اجتماعاً ألقت فيه رئيسته أنيسة الرشيدى كلمة استعرضت فيها تاريخ السودان المصرى منبع حياة مصر والمظاهرات التى أظهرت مدى تعلق السودانيين بإخوانهم المصريين وموقف وزارة سعد إزاء السودان. كذلك وجهت الشكر لأعضاء البرلمان لإعلان تأييدهم لزعيم الأمة والثقة الإجماعية بوزارته وقررت إلى جانب الاحتجاج تأسيس فرع لجمعيتها فى السودان على أن تتولى رئاستها زوجة على عبد اللطيف ومقاطعة البضائع الإنجليزية حتى تعلن إنجلترا عدولها عن تصريحاتها (استعمار السودان)[61].

نتج عن تمسك مصر بحقوقها فى السودان إلى قطع المفاوضات التى جرت بين الحكومتين المصرية والإنجليزية خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر، الأمر الذى ترتب عليه

---

(58) الأهرام: 30 يونية، 1، 2، 3 يولية 1924.

(59) د. أحمد إبراهيم دياب: ثورة 1924، ص 48.

(60) الأهرام: 25 يونية 1924.

(61) الأهرام: 5 يوليو 1924.

محاولات بريطانيا لإقصاء سعد زغلول عن الحكم. ولذلك فبمجرد افتتاح الدورة البرلمانية الثانية فى 12 نوفمبر 1924 حتى بادر رئيس الحكومة بتقديم استقالته فى يوم 15 من الشهر نفسه متعللا بأسباب صحية تجعله غير قادر على تحمل مسئوليات الوزارة. وقد أحدثت تلك الاستقالة ردود فعل قوية داخل أروقة البرلمان الذى لم يقتصر على إعلان الثقة بالحكومة، بل بذل مساعى حثيثة لدى الملك وسعد حتى تم عدول الأخير عن الاستقالة فى 17 نوفمبر. ولكن لم يكد يمر يومان على تلك الأحداث حتى وقع حادث مقتل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى فى السودان والحاكم العام بالقاهرة فى 19 نوفمبر.

ونظرا لوقوع هذا الحادث عقب التئام البرلمان، لذا كان من أول الموضوعات التى انشغل بها فى جلساته الأولى، خاصة وأن بريطانيا وجدت فى هذا الحادث المبرر القوى الذى دفعها لتحقيق ما كانت تسعى إليه منذ عقد الاتفاق الثنائى، وهو الانفراد بالسودان كما يتضح ذلك من خلال الإنذارات التى وجهتها للحكومة المصرية فى معرض ردها على الحادث، وتضمنت سبعة مطالب خص السودان منها الخامس والسادس والسابع والتى جاء فيها: ضرورة سحب جميع الضباط ووحدات الجيش المصرى من السودان خلال 24 ساعة، وزيادة مساحة الأراضى التى تزرع فى الجزيرة حسب احتياجات السلطة الإنجليزية، وأخيرا نجحت محاولات إنجلترا لحماية مصالحها فى مصر وعدم التعرض لها بأى شكل من الأشكال[62].

ومن المعروف أن مصر رفضت على لسان رئيس الحكومة فى مجلس النواب تلك التهديدات المتعلقة بحقوقها فى السودان لعدم دستوريتها ولمساسها بكرامة البلاد ومصالحها الحيوية. فقد نصت المادة (46) من الدستور على أن "الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط"، وهذا ما يتعارض مع ما جاء فى البند السادس من الإنذار البريطانى.

---

(62) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق ص 181، 183، محمد شفيق غربال: المرجع السابق ص 155، د. محمد حسين هيكل – مذكرات فى السياسة المصرية، جـ 1، 1912 – 1937 مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1951، ص 204: 210.

وقد أدى رضوخ سعد زغلول للمطالب الأولى من الإنذار إلى استياء بعض أعضاء البرلمان، وعدوا ذلك امتهانا لكرامة الأمة والحكومة وتسليم للإنجليز بالتدخل فى شئون مصر الداخلية، وكذا أعلنوا رفضهم للمذكرة وبأن يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة.

نتيجة للرسائل المتبادلة بين سعد زغلول واللنبى والتى تضمنت السياسة البريطانية تجاه السودان للاستئثار به، قدم سعد زغلول استقالته فى 24 نوفمبر منوها إلى أن بقاءه فى الوزارة ربما يعرض البلاد لخطر أكثر وأعم وأن فى قبول الملك لها" ما يقى البلاد شر الأضرار المتوالية"، وأضاف أنه وأصدقاءه فى المجلس سيواصلون العمل لتحقيق المطالب الوطنية وتأييد كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد.

ونستخلص مما سبق أن الظروف أصبحت غير مهيئة أمام سعد زغلول للوصول إلى تفاهم يرضى آمال الوطنيين ويحقق فى الوقت نفسه طموحات الإنجليز، فآثر الاستقالة ووافقه الملك خوفا من تفاقم الموقف وإرضاء لبريطانيا.

وعلى ضوء تلك التطورات بادر كل من مجلس النواب والشيوخ إلى تشكيل لجنة خاصة بكل منهما لوضع صيغة الاحتجاج وتبليغه لجميع برلمانات العالم ولسكرتيرية عصبة الأمم لاعتداء إنجلترا على حقوق مصر المقدسة وإعلان تمسك البرلمان بجميع حقوق البلاد الشرعية فى شطرى الوادى، والتعبير عن الأسف الشديد للظروف السيئة التى اضطرت الوزارة السعدية للاستقالة، ثم العمل على استقلال مصر والسودان استقلالا تاماً باعتبارهما وطنا واحد لا يقبل التجزئة. كما رفض البرلمان استغلال بريطانيا حادث مقتل السيرلى ستاك لتحقيق مطامعها، وإيجاد المبرر للاعتداء على الحقوق الشرعية لمصر " وأن سحب الجيش المصرى من السودان لا علاقة له بالجريمة ولا نظير له فى التاريخ ولا يتفق مع روح العصر وحقوق الأمم المقدسة"[63].

---

(63) مجلس النواب: دور الانعقاد العادى الثانى 12: 24 نوفمبر 1924، الجلسة الخامسة 23 نوفمبر 1924، ص 37، 38، مجلس الشيوخ: مجموعة مضابط الدور الثانى 12 نوفمبر 1924: 23 مارس 1925، الجلسة الأولى 15 نوفمبر، الجلسة الثالثة 24 نوفمبر سنة 1924، ص 20: 25.

F.O. 407. 199. No. 289, November, 24, 1924,P. 417.

ومما يلفت النظر أن سكرتير عام عصبة الأمم رفع احتجاج البرلمان المصرى لمجلس العصبة الذى لم يبلغه للأعضاء لأنه غير صادر عن الحكومة الرسمية، كما أن الوزارة التى خلفت وزارة سعد لم تتخذ أية خطوات عملية للسير فى الموضوع، بل واعتبرت أن البرلمان هو المسئول عن نكبة الإنذارات والمطالب الإنجليزية(64).

ومن المفارقات الغريبة أن تعترف المنظمة الدولية ببرلمانات الدولة الأوربية الكبرى، فى حين لا تعير للبرلمان المصرى أى اهتمام لعدم الاعتراف دوليا بمصر دولة مستقلة وتحيزها الواضح للسياسة البريطانية.

تهيأت الظروف إذن أمام بريطانيا لإنهاء الوجود المصرى من السودان والذى تم بالفعل فى 2 ديسمبر عام 1924، وحل محله "جيش دفاع السودان" الذى أعطى ولاءه لحاكم عام السودان، وذلك بعد أن تخلصت إنجلترا من العقبات التى اعترضتها لتحقيق هذه السياسة، والتى تمثلت فى رفض قسم من القوات المصرية الجلاء بأمر من نائب السردار على أساس أنها موجودة بأمر من الملك ولن تغادر مكانها إلا بإذنه، وبالفعل لم يتم خروجها إلا حينما أوفدت الحكومة المصرية مندوبا خاصا يأمرهم بالانسحاب، كذلك تمكنت بريطانيا من التغلب على الثورة العسكرية التى قامت فى صفوف بعض الفرق السودانية فى الجيش المصرى احتجاجا على قرار جلاء القوات المصرية من السودان(65). ولم تكتف بريطانيا بذلك بل شرعت فى فتح اعتماد بمبلغ ستمائة ألف جنيه لإنشاء خط استحكامات بين مصر والسودان لمنع الجيش المصرى من الدخول مرة أخرى(66).

الخاتمة:

وهكذا يتضح من خلال تلك الدراسة كيف أن البرلمان جعل من مسألة السودان واقعا ملموسا فى وجدان المصريين، كما أن قضاياه كانت من أولويات اهتمامه حال تشكيله عام 1924 على أساس أن السودان جزء مهم من مصر، بل هو إحدى مديرياته كما صرح بذلك أحد أعضاء البرلمان، وقد جرنا هذا الواقع إلى الخروج ببعض الملاحظات:

---

(64) محمد شفيق غربال: المرجع السابق، ص 159، 162.

(65) د. يونان لبيب رزق: السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899-1924 ص 478، 479، 486، 487. محمد شفيق غربال: المرجع السابق ص 164، 165.

(66) د. يونان لبيب رزق: المرجع نفسه، ص 488.

أولا: عمدت إنجلترا بعد مقتل السير لى ستاك إلى استعمال سياسة القوة والأمر الواقع لقطع الروابط التى تربط السودان بمصر والاستئثار به، حيث لم يبق لمصر من مظاهر السيادة سوى العلم المصرى الذى كان يرفع بجانب العلم البريطانى، إلا أن ذلك لا يعنى انتهاء التأثير المصرى الذى ظل موجودًا من الناحية الثقافية، وكان له أثر على كثير من السياسيين الذين تعلموا من التجارب المصرية وسائل العمل والنضال السياسى الحديث.

ثانيا: كان البرلمان والصحافة المصرية يمثلان الوعاء الوحيد الذى كان يصب فيه رجال الحركة الوطنية السودانية والوطنيون المصريون شكاواهم ومطالبهم فى التصدى للمخططات الاستعمارية بدليل البرقيات التى وردت من كلا الطرفين للاستنجاد والاحتجاج على ما يعانيه السودانيين من التعنت والعنف البريطانى، الأمر الذى دفع الإنجليز إلى إلقاء تبعة حوادث السودان على البرلمان المصرى والصحافة المصرية.

ثالثا: إذا كانت حكومة الوفد قد سلكت الطرق الدبلوماسية فى مواقفها تجاه حوادث السودان وتعرضت من جراء ذلك لنقد شديد من جانب المعارضة، إلا أنها على المستوى الحزبى سارت فى اتجاه آخر لا يختلف عن الأحزاب الأخرى فى مواجهة التجاوزات البريطانية من حيث تنظيم المظاهرات التى قادها أعضاء لجنة الوفد المركزية فى كافة أنحاء القطر المصرى، إلى جانب اللجنة التى شكلها وكيله حمد الباسل للتبرع لضحايا المظاهرات.

رابعا: لا يمكن أن ننكر الدوافع الوطنية وراء مناقشات البرلمان، ولكن كان يوازيها فى الأهمية المصالح الاقتصادية: حيث ركز الأعضاء سواء وطنين أو وفديين على النيل باعتباره فى مقدمة الروابط التى تربط مصر بالسودان، كما ظهر ذلك من خلال بعض العبارات التى ترددت داخل أروقة البرلمان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "السودان هو منبع حياة مصر.."، "أن مصر دون السودان تصبح صحراء قاحلة..." إلخ مما يدفعنا إلى القول بغلبة الطابع البرجوازى على المطالبين باستقلال مصر والسودان والذين نظروا إلى أن مصالحهم كملاك للأراضى الزراعية تحتم عليهم ضرورة السعى دون انفراد انجلترا بالسودان وبالتالى التحكم فى مياه النيل.

خامسا: أدى تلكؤ حكومة الوفد فى المبادرة باتخاذ الوسائل الفعالة للدفاع عن السودان إلى إتاحه الفرصة أمام المعارضة، وخاصة من الحزب الوطنى، لإحراج الحكومة

فى أكثر من مناسبة سواء داخل البرلمان أو على صفحات الجرائد. وبذلك يمكن القول إن حوادث السودان كانت مجالا آخر للمزايدات والمباريات الحزبية إلى الحد الذى دفع النائب عبد المجيد نافع أمام تفاقم الموقف إلى حث الأحزاب على ترك خلافاتها ومنازعاتها السياسية والاتجاه نحو إحباط المخططات الاستعمارية.

سادسا: مما يلفت النظر أن حوادث السودان عام 1924 وما صاحبها من أشكال المقاومة المختلفة دلت على نضج الحركة الوطنية السودانية بحيث سارت تحذو حذو رجال ثورة 1919، الأمر الذى أثار المخاوف على المصالح البريطانية، لهذا رأى المسئولون الإنجليز أن الوقت قد حان للتخلص من سعد زغلول ومن المصريين العسكريين والمدنيين، ووجدوا فى حادث اغتيال السيرلى ستاك الفرصة المناسبة لتحقيق ذلك.

سابعا: حاول الإنجليز دائما استبعاد الدوافع الوطنية وراء حوادث السودان حينما كانوا يرددون بأن المصريين هم الذين وراء هذه الحوادث، وهذه مغالطة كبرى.

وهكذا يمكن القول إنه على الرغم من أن بريطانيا قد استطاعت أن تحقق أهدافها فى السودان قبل مقتل السيرلى ستاك، إلا أنها استخدمت أسلوبا مكشوفا فى ردها على هذا الحادث الذى وجدته فرصة لكى تبرهن أمام العالم أهمية إنهاء الوجود المصرى تماما من السودان والانفراد به.

مصادر ومراجع البحث

أولا: وثائق غير منشورة:

1- محافظ وزارة الخارجية المصرية – الأرشيف السرى الجديد – محفظة رقم 299 – ملف رقم (2) جزء أول وثان.

2- وثائق وزارة الخارجية البريطانية:

Public Record Office, foreign office, Egypt and Sudan:

F.O. 407. 198. No. 228, 247, June, 1924.

F.O. 407. 199. No. 103, 112, 154. August, 1924.

F.O. 407. 199. No. 289, November 24, 1924.

ثانيا: وثائق منشورة:

1- جمهورية مصر العربية – رئاسة مجلس الوزراء: السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953 المطبعة الأميرية بالقاهرة 1953.

2- مضابط مجلس الشيوخ (15 مارس 1924 – 23 مارس 1925).

3- مضابط مجلس النواب (15 مارس – 24 نوفمبر 1924).

ثالثا: مذكرات شخصية:

1- أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية – الحولية الأولى 1924 – القاهرة 1928.

2- محمد حسين هيكل (دكتور): مذكرات فى السياسة المصرية – الجزء الأول – 1912 – 1937 – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – 1951م.

رابعا: المراجع العربية:

1- إبراهيم الأسيوطى محمد: السودان الشقيق – مطابع الدار القومية للطباعة والنشر – القاهرة 1960.

2- د. أحمد إبراهيم دياب (دكتور): ثورة 1924 – الطبعة الأولى – مكتبة تاريخ السودان الحديث والمعاصر الخرطوم 1977م.

3- ـــــــــ: العلاقات المصرية – السودانية 1919 – 1924 – الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة – 1985م.

4- جعفر محمد على بخيت (دكتور) ترجمة هنرى رياض: الإدارة المصرية والحركة الوطنية فى السودان 1919 – 1939 – الطبعة الثانية – المطبوعات العربية للتأليف والترجمة – الخرطوم 1988م.

5- رأفت غنيمى الشيخ (دكتور): مصر والسودان فى العلاقات الدولية – عالم الكتب – القاهرة – 1979م.

6- زاهر رياض (دكتور): السودان المعاصر 1821 – 1953 – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة 1966.

7- سمير المنقبارى (المحامى): تطور المركز الدولى للسودان – الطبعة الأولى 1958م.

8- ضرار صالح ضرار: تاريخ السودان الحديث – الطبعة الرابعة 1968.

9- طارق البشرى: سعد زغلول يفاوض الاستعمار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1977.

10- عباس محمود العقاد: سعد زغلول، سيرة وتحية، مطبعة حجازى – القاهرة 1936.

11- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية – الجزء الأول – الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1959.

12- عبد العظيم رمضان (دكتور): تطور الحكة الوطنية فى مصر 1918 – 1936 – دار الكاتب العربى للطباعة والنشر – 1968.

13- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية 1882 – 1936 – الجزء الأول – مكتبة النهضة المصرية 1952.

14- محمد مصطفى صفوت (دكتور): الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه. دار الفكر العربى – القاهرة 1952.

15- مكى شبيكة (دكتور): السودان عبر القرون – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة 1964.

16- ـــــــــ: مختصر تاريخ السودان الحديث – معهد الدراسات العربية العالية – القاهرة 1963.

17- يواقيم رزق مرقص (دكتور): تطور نظام الإدارة فى السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 – 1924 – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1984.

18- ـــــــــ: السودان فى البرلمان المصرى 1924 – 1936، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة 1986.

19- يونان لبيب رزق (دكتور): السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول 1899 – 1924 – معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1976).

20- ـــــــــ: قضية وحدة وادى النيل – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة 1975.

خامسا: الدوريات

1- الأخبار.

2- الأهرام.

3- السياسة.

4- مجلسة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية – مجلد 21، 1977. مقال د. أحمد إبراهيم دياب: دور الوحدات العسكرية السودانية فى ثورة 1924.

سادسا: المراجع الأجنبية:

1- Buday, E.A. Wallig: Egypt and the Egyptian Sudan. Foruth edition, London, 1921.

2- Holt, P.M. The mahdish state in the Sudan, London, 1958.

3- Macmichael, sir Harlod: the Anglo Egyptian Sudan, First published, London, 1934.

4- Marlow, Jone,: Anglo-Egyptian Relation 1800 – 1953, first published, London 1954.

❊ ❊ ❊